الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة :

المعلومة المحاسبية والمالية وتأثيرها على المصادقة على القوائم المالية دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات مستغانم

- من إعداد الطالبتين
- حبوتن أحلام
- قادة غزلان

- تحت إشراف:
- أ. نورالدين إسماعيل

- **أعضاء لجنة المناقشة:**

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	إسماعيل نورالدين	أستاذ باحث دكتراه	مستغانم
مناقش	**مقراد عبد الله**	أستاذة محاضر "ب"	مستغانم
مقررا	برينيس عبد القادر	أستاذ تعليم العالي	مستغانم

- **السنة الجامعية 2022/2021**

-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة :

المعلومة المحاسبية والمالية وتأثيرها على المصادقة على القوائم المالية دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات مستغانم

- من إعداد الطالبتين
- حبوتن أحلام
- قادة غزلان

- تحت إشراف:
- أ. نورالدين إسماعيل

- **أعضاء لجنة المناقشة:**

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	إسماعيل نورالدين	أستاذ باحث دكتراه	مستغانم
مناقش	**مقراد عبد الله**	أستاذة محاضر "ب"	مستغانم
مقررا	برينيس عبد القادر	أستاذ تعليم العالي	مستغانم

- **السنة الجامعية 2022/2021**

-

إهداء

بتوفيق من الله وصلت رحلتنا الجامعية لنهايتها

وها نحن نختم بحث تخرجنا بكل همة,

إلى من وضع المولى الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة

إلى السند ومصدر الدعم أبي الغالي

إلى السند الثاني إخوتي و أخوات الأعزاء وإلى كل فرد من عائلتي حبوتن وقادة

إلى رفقاء الدرب.إلى من تمنينا إن يشركونا الفرحة وانتقلوا لرحمة ربهم

إلى كل أقربائنا

نهديكم هذا العمل المتواضع

و نمتن لكل من كان له فضل في مسيرتنا الدراسية ولكل من دعمنا ولو بكلمة طيبة.

كلمة شكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف والمقيم

"نور الدين إسماعيل" على النصائح التي أسدها والتوجيهات التي قدمها لنا طوال فترة البحث.

كما نتقد بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة.

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	دور المحاسبة في النظام الاقتصادي	05
02	فعاليات نظام المعلومات المحاسبي.	06
03	نظام معالجة البيانات	11
04	عملية نشر التقارير والقوائم المالية	28
05	مكونات القوائم المالية	34

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	قائمة المستخدمين للقوائم المالية والقرارات التي يتخذونها	32
02	طرق اللاإفصاح ومتطلباته العامة.	58-57
03	الإحصائيات الخاصة بتوزيع الإستبيان	66
04	إختبار الفرضيات.	67

Abbreviations Table:

In the following table we will define all the abbreviations that has been used previously in the thesis:

الدلالة باللغة الانجليزية	الدلالة باللغة العربية	الاختصارات / الرمز
American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة	**AAA**
American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين	**AICPA**
International Accounting Standards	المعايير المحاسبة الدولية	**IAS**
International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية	**IFRS**
European Economic And Socialcommittee	الجمعية الاقتصادية الأروبية	**EEA**
commission on transactional corporation	منظمة الأمم المتحدة	**UN**
µOrganisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**OCDE**
International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية	**IASB**

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة الأشكال والجداول	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: أسس نظام المعلومات المحاسبي	03
.تمهيد.	03
المبحث الأول: نظام المعلومات كمنتج للمعلومات محاسبية.	04
المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية.	04
المطلب الثاني: فعاليات النظام المعلومات المحاسبي	06
المطلب الثالث: مقومات نظام وأهدافه	07
المبحث الثاني: مفاهيم حول ماهية المعلومات المحاسبية.	10
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.	10
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منها.	12
المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية.	15
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.	16
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات محاسبية.	16
المطلب الثاني: معايير الجودة والقياس للمعلومات المحاسبية.	19
المطلب الثالث: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية.	22
خلاصة الفصل.	24
الفصل الثاني: الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	25
تمهيد.	25
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	26

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.	26
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية.	27
المطلب الثالث: المعلومات التي تقدمها القوائم المالية	29
المطلب الرابع: مستخدموا القوائم المالية	33
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.	35
المطلب الأول: قائمة الميزانية (المركز المالي).	35
المطلب الثاني:قائمة حساب النتائج (قائمة الدخل).	38
المطلب الثالث: جدول سيولة الحزينة (قائمة التدفقات النقدية).	39
المطلب الرابع: قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حدود الملكية).	41
المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية	45
المطلب الأول: التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي.	45
المطلب الثاني:.عرض معايير الافصاح الدولية.	49
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات.	53
المطلب الرابع: عوامل المؤثرة على الافصاح في القائم المالية.	58
خلاصة الفصل.	61
الفصل الثالث: **دراسة بمكتب محافظ الحسابات**	62
.تمهيد.	62
المبحث الأول: **تقديم مكتب محل الدراسة**	63
المطلب الأول: **التعريف بالكتب**	63
المطلب الثاني:. الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.	63
المطلب الثالث: الخدمات التي يقوم بها المكتب	64
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأراء الخبراء ومحافظي الحسابات في العوامل المؤثرة على الافصاح في القوائم المالية	65
المطلب الأول: تصميم أداء دراسة	65
المطلب الثاني: توزيع الاستبيان واختيار صدقه	66
المطلب الثالث: دراسة تحليل نتائج الاستبيان	67
خلاصة الفصل	69
خاتمة عامة	70

المقدمة

المقدمة العامة:

شهدت العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية حالات من العسر المالي والافلاس بشكل مفاجئ دون سابق إنذار، والسبب الجوهري في هذا كله هو المعلومة المحاسبية والمالية، حيث تعتبر هذه القوائم المالية من المرتكزات الأساسية الموضحة والمنضمة في الوقت نفسه للعلاقة بين المسيرين الشركاء،وذات أهمية بالغة تساعد مستخدميه في خلق قرارات رشيدة ومما جعل المؤسسات تهتم أكثر بهذه القوائم بغية تحقيق أهداف معينة وإعطاء صورة جيدة للمؤسسة وذلك من خلال إستخدام نظام محاسبي فعال يساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي ككل.

وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ودوافع إستخدامه بما يدعم المؤسسة للوصول إلى أهدافها التي تحقق لها العديد من المزايا جراء تفعيل نظام المعلومات إلا أن هذه المعلومات في الحقيقة في يد المسيررين والافصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية يحد من درجة موثوقيتها.

يعتبر الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وسيلة مهمة يعتمدها العديد من المستفدين منها حيث توفر مختلف البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسة، والتي يمكن الإعتماد عليها بغرض الوصول إلى إتخاذ القرارات أو وإبداء الرأي ما بشأن تلك المؤسسة.

- **الإشكالية:**

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية الموضوع حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن للمعلومة المالية والمحاسبية أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية، يتطلب الأمر الإجباة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي المعلومة المحاسبية والمالية؟
- ماهي خصائص المعلومة المالية والمحاسبية؟
- ماهية القوائم المالية؟
- ماهية متطلبات مصداقية المالية؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات تطلب منها الامر وضع مجموعة من الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة المتمثلة فيما يلي:

- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم عامل من عوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية

- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية
- المؤسسة الإقتصادية عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية

أسباب إختيار البحث:

هناك عدة أسباب دفعتنا إختيار هذا الموضوعإلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة ألى ارتباطه الوثيق بتخصص التدقيق ومراقبة التدسيير.
- التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، وذلك بالإتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية.
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أهم الموضيع الحديثة.

أهمية البحث:

للموضوع أهيمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- توضيح مفهوم الإفصاح عن كل المعلومات بشكل إيجابي للمؤسسة وللمستخدمين من الإفصاح.
- إثبات أن فعالية الإفصاح تنتج من كفاءة المعلومات المالية والمحاسبية، مما يساهم بشكل جيد في إتخاذ القرارت وتعزيز الثقة والمصداقية بين المنشأة ومستخدمي هذه المعلومات.

أهداف البحث:

يعتبر الإفصاح من المواضيع المهمة التي تلقى إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة فقد تعددت الدراسات والبحوث المحابسية، ومن أهم أهداف هذا البحث مايلي:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختيار الفرضيات المتبناة.
- براز دور الإفصاح في دفع المنشأة لرفع دقة ومصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها لدى الجميع.
  إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في انتاج قوائم مالية تحتوي على الإفصاح الأمثل.
- إبراز أهمية الإفصاح في تعزيز الثقة بين المنشأة ومستخدمي البيانات المالية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول: نظام المعلومات

تمهيد:

يعتبر النظام المعلومات المحاسبي من أول وأهم الأنظمة التي ظهرت في المؤسسات بإعتباره النظام الأساسي الذي واكب تطور المؤسسات، كما يعتبر أيضا منتج المعلومات المحاسبية، التي اصبحت هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة تنبع من كونها تقوم بتوجيه وترشيد القرارا في شتى الحالات، ومع مرور الوقت تزايد الاقبال عالى استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل جميع الأطراف داخل وخارج المؤسسة.

في هذا لفصل سنقوم بدراسة كل من النظام المعلومات المحاسبي والمعلومة المحاسبية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: نظام المعلومات كمنتج للمعلومات محاسبية.
- المبحث الثاني: مفاهيم حول ماهية المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.

- المبحث الأول: نظام المعلومات كمنتج للمعلومات محاسبية.

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام للمعلومات جزء لا يتجزأ من بيئة المحيطة به ومن النظم الأخرى، فهو حلقة وصل أساسية بين الأحداث التي تحدث في البيئة الاقتصادية ومستخدمي المعلومات، وهو يتكون من عدة عناصر تتمثل وظيفتها الأساسية في انتاج المعلومات المحاسبية

- **المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية:**
- **أولا: المحاسبة**

اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات حيث حثت الجمعية الامريكية للمحاسبة على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية معتبرة البحث في مجال نظم المعلومات يقع تماما داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.[1]

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) 1941المحاسبة على أنها: فن تسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات والأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة وبصورة نقدية ومن ثم تفسير النتائج.[2]

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المحاسبة بأنها: عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية للمستفدين منها لمساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة .

فالمحاسبة كنظام للمعلومات تقوم على مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدون، هذه العملية تتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص للأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد وإجراءات واساليب مستمدة من المبادئ والافتراضات المحاسبية، ويمكن تصور الدور الذي تقوم به المحاسبة من خلال الشكل رقم(1).[3]

[1] محمد أنس بطل،جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذي القرارات الادارية،حلقة بحث، مديرية البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة حلب،سنة2019،ص6

[2] خالد أحمد ياسين،نشأة المحاسبة،مجلة المحاسب العربي،العدد الثلاث،ص1.

[3] الإطار النظري للمحاسبة (محاسبة مالية)،بدون إسم مؤلف، مملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ،ص2

الشكل رقم (1) دور المحاسبة في النظام الاقتصادي

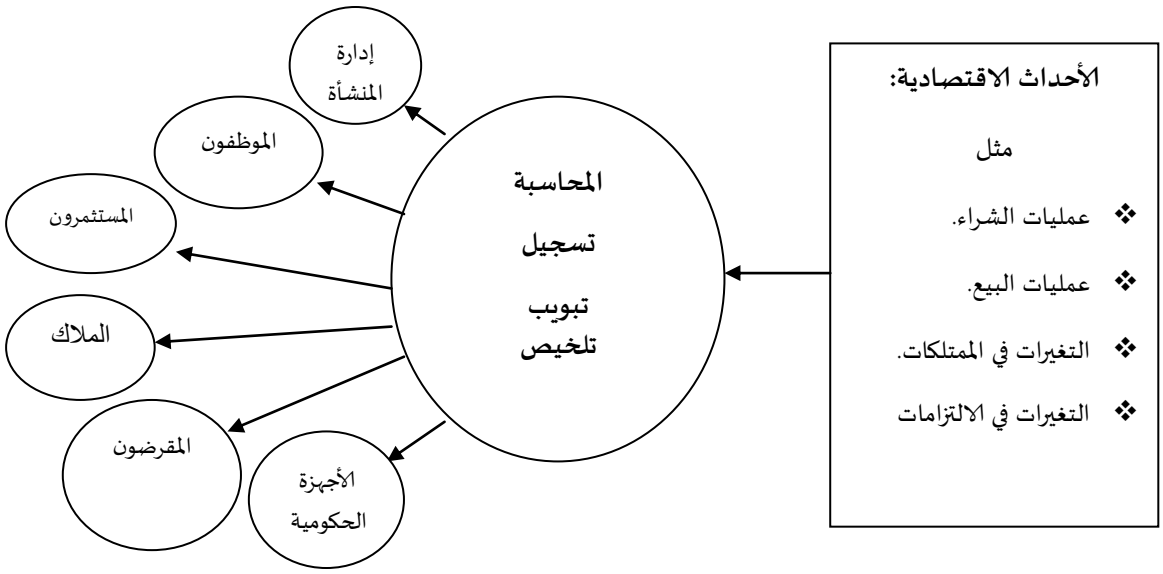

مصدر: الإطار النظري للمحاسبة (محاسبة مالية)،بدون إسم مؤلف، نفس المرجع السابق ،ص2

- **ثانيا: نظام المعلومات المحاسبي:**

يعرف النظام على أنه "وحدة (unité)مكونة من أنظمة فرعية متداخلة، تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف".[1]

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي: هي خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على اتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية بشكل يكفل الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة.[2]

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات مالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة.[3]

[1] فريد كوتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات ،اشرون وموزعون، الطبعة الاولى 2015،ص30
[2] د.عطا الله أحمد الحسبان، نظم الملومات المحاسبية Accounting Information Systems ، صفحة الباحث العلمي aliasrei، ص20
[3] https://www.mohasba.info/2018/11/accounting-information-system.html تاريخ الاطلاع 15-05*2022

ويعرف نظام المعلومات كذلك على أنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض انتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات مكن خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.[1]

- **المطلب الثاني: فعاليات النظام المعلومات المحاسبي**

يتكون كل نظام من مجموعة من العناصر والشكل التالي يوضح عناصر نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل (2): فعاليات نظام المعلومات المحاسبي.

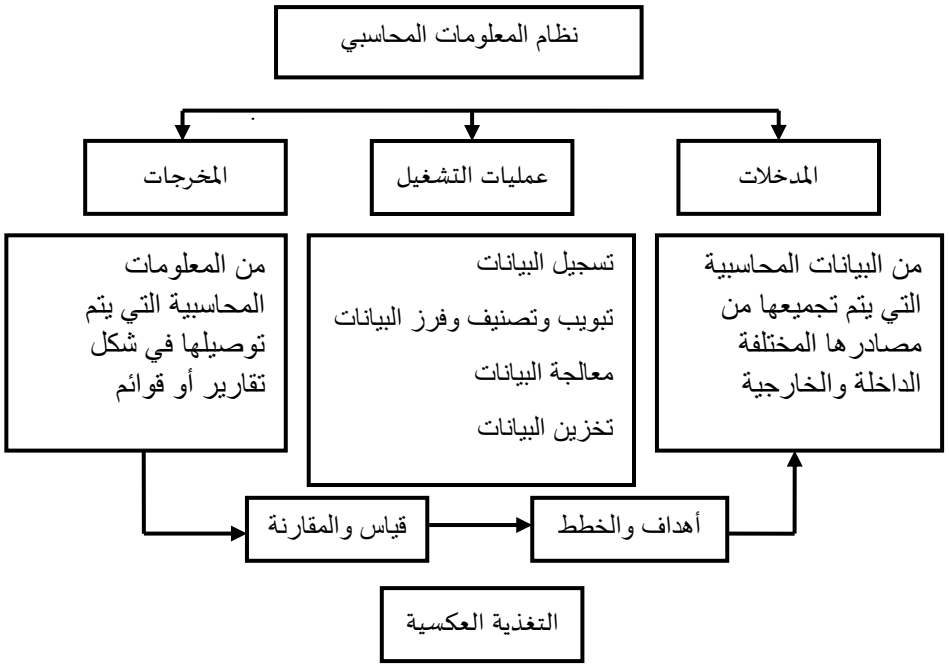

مصدر حسين منصوري،فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالgي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي قسم:علوم مالية ومحاسبية تخصص دراسات محاسبية وجباية ومعمقة،ص4

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (2) كيفية عمل النظام المعلومات المحاسبي المتكونة من أربع عمليات بداية من المدخلات حيث يتم حصر وتحديد وتجميع البيانات من مصادر مختلفة داخلية وخارجية ليقوم النظام بعملية معالجتها أو تشغيلها من خلال التسجيل، التبويب، التصنيف، الفرز، المعالجة ثم التخزين للوصول إلى المخرجات التي يتم فيها عرض المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية، ثم يقوم النظام بعملية التغذية الكسية وذلك بقياس ومقارنة النتائج أي المخرجات بالأهداف والخطط المسطرة وحتى لا يحيد النظام عن تحقيق أهدافه.

[1] أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري والنظم التطبيقية)،قسم المحاسبة كلية التجارة،جامعة الاسكندرية سنة 2014،ص35

- **المطلب الثالث مقومات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه:**
- **أولا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي:**

يرى البعض أن المعلومات المحاسبي يعتمد على مجموعة من المقومات تسعى الى تحقيق أهدافه ومن أبرزها ما يلي:

1- **المستندات (الوثائق):**[1]

المستند هو وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والإيصالات.

والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة المنشأة مثل صورة فاتورة البيع والخارجة هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء.

ويعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المنشأة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات.

2- **الترميز:**[2]

يقصد به وضع رموز (أرقام، حروف،.. الخ) لتمييز كل مفردة من مفردات العناصر المعني بالعملية عن غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع المعلومات.
- تسهيل عملية الاتصال والانجاز السريع للعمليات.
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
- تسهيل العمل بالحاسوب.

3- **دليل الحسابات:**

يعرف دليل نظام المعلومات المحاسبي على أنه، "عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالمؤسسة الاقتصادية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها".[3]

4- **مكننة العمل الحسابي:**

يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال لما للحاسوب من ميزات كثيرة تتمثل أساسا في القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة

[1] د.عطا الله أحمد الحسبان، نظم الملومات المحاسبيةAccounting Information Systems نفس المرجع السابق ،ص 21

[2] محمد أنس بطل،جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذي القرارات الادارية، نفس المرجع اسابق، ص7

[3] حامدي علي،أثر جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،قسم علوم التسيير،تخصص:محاسبة ،جامعة خيضر بسكرة الجزائر،سنة2011،ص91

فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في عملية صنع القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب،التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.

5- **التقارير:**

تنتج عن النظام المحاسبي تقارير عديدة تبعا لنوع النشاط ومن الواجب أن يتم إعدادها في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في فهم واستيعاب محتوياتها من قبل المستفيدين منها خاصة من هم إدارة المؤسسة التي تستعملها في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة.

6- **الرقابة في النظام المحاسبي:**

توقف صلاح النظام المحاسبي على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة العمل المحاسبي عامة.[1]

- **ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي**[2]

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية تجعلها أكثر جودة، يتم إعدادها وعرضها بتقارير وقوائم مالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، تستهدف من خلالها مختلف الطراف سواء كانت أطراف داخلية (إدارة المؤسسة) أو أطراف خارجية (مستثمرون، مقرضون، محللون ماليون، جمهور،...) للاعتماد عليها لاتخاذ القرار.

ومن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

1- **تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج منها:**

تتمثل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات النتاجة عن العديد من الأحداث المالية (العمليات المحاسبية)، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات ثم يقوم بترحيلها وتجميعها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج منها، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.

2- **توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:**

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفدين منها الخارجيين لاتخاذ القرارات، أما الأطراف الداخلية فيتم توفير هذا النوع من احتيجاتهم من خلال ما يسمى بالمحاسبة الادارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الادارية وكيفية توفيرها، أما بالنسبة للفئة الخارجية يتم توفير معظمها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

3- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء:

[1] محمد أنس بطل،جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذي القرارات الإدارية، نفس المرجع السابق ،ص7

[2] محمد أنس بطل، ،نفس المرجع السابق،ص7

تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعد ما يتم تغذيته بالبيانات المحاسبية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء، ويستخدم في عملية تقييم أداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من التقارير المالية المنشورة، ومن هذه المؤشرات نجد مؤشر الربحية، ويجب على الإدارة أن تفصح عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية.

4- تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:

يقصد بها حماية الأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها وكذلك المحافظة على السجلات، وكذا حمايتها حتى لا تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابة بالتلف، وتتمثل الوظيفة الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من هذا النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفئ ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارة.
- حماية أصول المؤسسة.

➢ المبحث الثاني: مفاهيم حول ماهية المعلومات المحاسبية.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي هو المسؤول عن إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية، حيث يقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية لمستخدمين هذه المعلومات.

كما أن تميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي تمكنه من القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية تجعل من مخرجاته (المعلومات المحاسبية) ذات جودة تخدم أهداف إدارة المؤسسة وتخدم في المقابل أهداف الأطراف الخارجية

- المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية:

للوصول إلى تعريف للمعلومات المحاسبية ومفهومها في الدراسات التحليلية للمؤسسة يجب الوقوف على مفاهيم ذات أهمية في هذا السياق، كمفهوم البيانات، والمعلومات وحتى المعرفة

- **البيانات:**

هي الحقائق يتم جمعها وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها من خلال نظام معلومات، وتمثل البيان عادة مشاهدات تقييم أو قياسات لأنشطة الشركة، والتي تكون ذات أهمية لمستخدمي نظام المعلومات.[1]

تعتبر البيانات مجموعة من الحقائق غير منظمة التي قد تكون في شكل أرقام أور رموز أو حروف لا علاقة بين بعضها البعض أي أن ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها.[2] إذا فالبيانات هي بمثابة المادة الخام الضرورية لإنتاج المعلومات المحاسبية[3]

- المعلومات:

هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات، والعلاقات التي تربط الحقائق، الأفكار والظواهر مع بعضها البعض.[4]

- **أما المعرفة:**

فهي عبارة عن مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة، والتي تخدم موضوعا معينا، تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها، بحيث أننا نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين، ومنها ظهرت النظم المبنية على قواعد المعرفة. كما أنها تدل كذلك على حصيلة الامتزاج أو الخليط من التجارب والقيم والمعلومات والخبرة والحكمة البشرية. وتعتبر من أهم

---

[1] د.قاسم إبراهيم الحسيني،نظم المعلومات المحاسبية الطبعة الاولى،دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية،ص25

[2] بلحميتي كميلة جوهر، أحمد هنشور خيرة،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم التجارية قسم علوم التسيير، تخصص تسيير استراتيجي،الجزائرسنة 2019،ص13

[3] Dagobert,NGONOANO : PRATIQUES COMPTABLE ,système d'Informance Des PME Camerounaises, la Revue Des svience De Gestion,Direction Et Gestion, N°216-FINANCE ?France,2005,p60.

[4] فريد كورتل، خالد الخطيب،نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات،الطبعة الأولى ،سنة2015،ص16

الموارد الحيوية للشركات إلا أنها مبعترة هنا وهناك بين أنحاء وزوايا الشوكة أو في عقول ذوي الخبرة الذين هم عرضة للفقدان والضياع.[1]

ومن خلال ما تقدم نوضح في الشكل العلاقة التي تربط بين البيانات والمعلومات والمعرفة

الشكل رقم (1): نظام معالجة البيانات

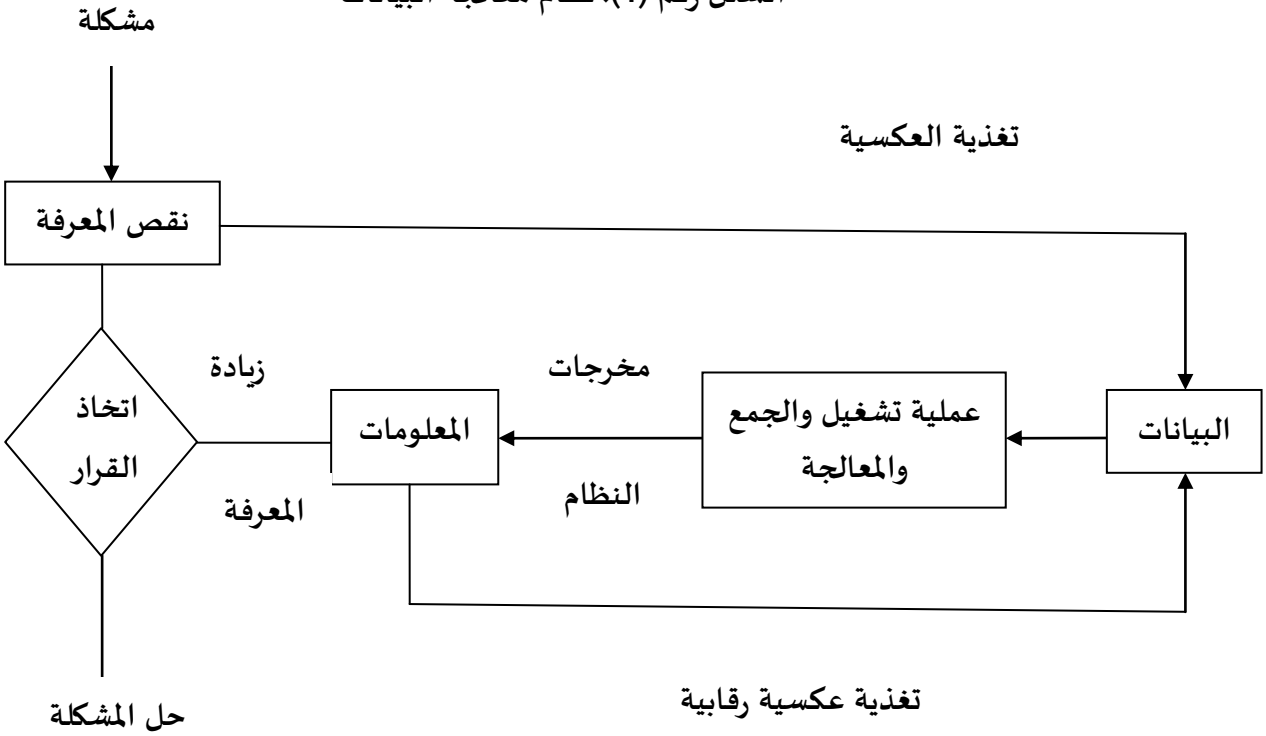

المصدر: رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،تخصص:علوم تجارية،فرع:دراسات مالية ومحاسبية،جامعة مسيلة الجزائر،سنة2014،ص6

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن البيانات هي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، يتم معالجتها من خلال تسجيلها، تحليلها، تبويبها وتلخيصها بهدف إنتاج معلومات تمثل مخرجات هذا النظام، هذه المعلومات تزيد من المعرفة لدى متخذ القرار لحل مشكل ما. وعن طريق التغذية العكسية الرقابية يتم إعادة المعلومات التي لم تضف المعرفة لمتخذ القرار إلى النظام لإعادة معالجتها.

[1] بلحميتي كميلة جوهر، أحمد هنشور خيرة،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي،نفس المرجع السابق، ص14

- أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل نظام المعلومات المحاسبي.

- كما أنها تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي ينتظر من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات .
- هذه المعلومات يجب أن تتسم بخصائص تجعل منها معلومات محاسبية ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.
- المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

- **ثانيا: تعريف المعلوملت المالية والمحاسبية**

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تخص الأحداث الإقتصادية، والتي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا .كما تشير المعلومات المحاسبية إلى "المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي، وقائمة تدفق الأموال.[1]

- **المطلب الثاني:أنواع المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منها**
- **أولا أنواع المعلومات المحاسبية**

1-1 أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:[2]

1-1-1 المعلومات المحاسبية عن الفترة السابقة:

هي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والمثمتلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، واتل تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى انسجام مستوى الانجاز مع الأهداف الآنية والأهداف الاستراتجية للوحدة المحاسبية، ونستطيع الحصول على تلك المعلومات من سجلات المحاسبية المالية.

[1] بلحميتي كميلة جوهر، أحمد هنشور خيرة،دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي،نفس المرجع السابق، ص14

[2] رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة المسيلة،2014،ص7

2-1-1 المعلومات المحاسبية عن الفترات الحالية:

إن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه، مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة والتعرف على آفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور من سجلات محاسبة التكاليف وبالذات التي تطبق أنظمة التكاليف الفعلية.

3-1-1 المعلومات المحاسبية عن الفترة اللاحقة:

بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي، أفضل وأهم لأغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق، إلا أنها تبقى عاجزة عن أداء دورها التخطيطي للفترات المستقبلية اللاحقة مما يؤمن إمكانية ليس مجرد التعرف على الأحطاء وأوجه القصور والخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها، بل تساهم وبشكل فعال من إمكانية التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها، وهذا بطبيعة الحال يساعد متخذي القرارات في دراسة حالات عدم التأكد التي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناء على المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من تطبيق أنظمة الموازنات التخطيطية من جهة وأنظمة محاسبة التكاليف المعيارية من جهة أخرى.

1-2 أنواع المعلومات المحاسبية حسب غرض الاستخدام:[1]

1-1-2 معلومات تارخية:

وهي معلومات تخص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادي، لتحديد نتيجة النشاط وقياسها (من ربح أو خسارة) عن مدة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

2-1-2 معلومات عن التخطيط والرقابة:

وهي معلومات تخص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب.

3-1-2 معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما وتعد ضرورة للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات أو التقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

1-3 أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح[2]

[1] أحمد قايد نور الدين،هيلالي إسلام،دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية،مجلة إقتصاد المال والأعمال،المجلد04، العدد01،جوان 2019ص246.

[2] حامدي علي،أثر جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،نفس المرجع السابق ،ص91

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

1-1-3 **معلومات محاسبية إجبارية:**

هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

2-1-3 **معلومات محاسبية اختيارية:**

هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

- **ثانيا: الجهات المستفيدة من المعلومات المالية:**[1]

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون، والموردون والعملاء، وكذا الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة وموظفي المؤسسات ممن لهم ارتباطات حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، الفئات الرئيسية التي تستخدم المعلومات المحاسبية، وتشترك هذه الفئات في الهدف من استخدام هذه المعلومات والمتمثلة في ترشيد القرارات الاقتصادية وذلك من خلال الاختيار بين البدائل الممكنة، وبالتالي يجب على النظام المعلومات المحاسبي تقديم المعلومات محاسبية ذات الغرض العام أي تجمع بين احتياجات مستخدميها قدر الإمكان

1- **الأطراف الداخلية**: تتضمن هذه المجموعة كافة الفئات التي تعمل داخل المؤسسة، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المصيرية وبذلك فهم يحتاجون إلى المعلومات التفصيلية حول الأنشطة المؤسسة، بهد ترشيد قراراتهم عرفها شيرازي بأنها: الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية تتعلق بإدارة المؤسسة تدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الادارية وهي استخدامات محددة ومعروفة ولا تثير مشكلة في مجال تحديد الهداف.

2- **الاطراف الخارجية**: تتمثل في المستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية في كافة الفئات الطالبة للمعلومات المحاسبية والتي تنتمي للمؤسسة وهي:

1-2 **المستثمرون الحاليون أو المرتقبون:**

يستخدم الممستثمرون الحاليون المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية والمتمثلة في حيازة أو بيع حق من حقوق الملكية في المؤسسة، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة، كما يحتاج المستثمرون المرتقبون المعلومات المحاسبية بترشيد قراراتهم الاقتصادية المتعقلة بشراء حق من حقوق الملكية من المؤسسة وبالتالي يتطلب عليهم طلب مقارنات وتحاليل تقارير المالية لديهم.

[1] محمد أنس بطل،جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذي القرارات الإدارية،ص12

2-2 **الموردون:**

يستخدم الموردون الدين يزودون المؤسسات بمختلف السلع والخدمات المعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير أموالهم وتحديد فيما إذا كانوا سيحصلون عليها في آجال محددة وذلك من خلال اللجوء إلى التقارير المحاسبية لهذه المؤسسات، ومن تم تحديد وضعيتها المالية.

3-2 **العملاء:**

يحتاج العملاء المعلومات المحاسبية للمؤسسات التي تربطهم بها صفقات، خصوصا الصفقات طويلة المدى وهذا بهدف دراسة مدى إمكانية استمرار هذه المؤسسات في نشاطها، وبالتالي بقائها كمصدر من مصادر احتياجهم سواء للمواد أو الخدمات.

4-2 **المقرضون:**

يهتم المقرضون بالمعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير قروضهم والفوائد المترتبة عنها إذا ما كانوا سيحصلون عليها في الوقت المحدد.

5-2 **المحللون الماليون:**

يحتاج المحللون إلى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات، وبالتالي تقديم مختلف النصائح والاستشارات إلى مختلف الأطراف التي وكلت لهم مهمة التحليل.

6-2 **الحكومة ووكالاتها :**

(إدارة الضرائب، السلطات القضائية، معاهد الإحصاء) تهتم الحكومات ووكلائها بهدف تحقيق توزيع عادل للموارد، وتحديد السياسات r بأنشطة المؤسسات وبالتالي المعلومات المحاسبية الضريبية.

7-2 **الجمهور :**

يهتم بعض الجمهور بالوضعية المالية للمؤسسات بهدف معرفة اتجاه نموها وفرص توفيرها مناصب الشغل، وبذلك يلجئون إلى تحليل الوضعية المالية لها.

- **المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية:**[1]

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مزودا رئيسيا لأي منظمة عمل بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها،فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة(الموارد البشرية،الموارد المادية،والمعلومات) وقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا.

[1] عامر حمكت السعيد،أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة،مذكرو ماجستير في محاسبة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم المحاسبة،جامعة الجرش الأردن،سنة2014،ص20

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم اتأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي بذلك فإن الهدف من توفير وتقييم المعلومات المحاسبية تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة حيث أن وفرة معلومات ضرورية إما أن تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا،أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخدوا القرارات تلك المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة المجملة في مايلي:

- نمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة دائمة ومستمرة.
- إزدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معا.
- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم أهداف مختلفة.
- التأثر بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتأثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة المتغيرات التي تحدث في البيئة وينبغي على الادارة الوحدة أن تكون على بدراية كافية بهذه الظروف ومتغيراتها وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات

➢ المبحث الثالث: جودة المعلومة المحاسبية

- المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:

- أولا: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:

باعتبار المعلومات المحاسبية أمر بالغ الاهمية، فتوفير معلومات محاسبية أمر بالغ الأهمية، فتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة بشأن أنشطة المؤسسة يعمل على تحقيق أفضل النتائج في ظل الظروف المحيطة بها، فالهدف الرئيسي من البيانات المالية هو تقديم المعلومات ذات صلة عن حالة المؤسسة المالية والتشغيلية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المالية الهامة والصائبة، والبيانات المالية التي تحقق هذا الهدف يجب أن تكون لها نوعية جيدة وفعالة، وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية تعني"ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحرير والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.[1]

[1] أحمد قايد نور الدين،هيلالي إسلام،دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص246

- **ثانيا: الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية**

نص المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في نص المادة

1- **الملاءمة:**[1]

تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات .وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- تقييم نتائج القرارات التي بنبت على هذه القرارات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب، إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملائمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

أ- **التوقيت الملائم:**

بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة. وبطبيعة الحال لن تكون للمعلومات المقدم لمتخذ القرارات متأخرة جدا عن الموعدها أي قيمة أو تأثير على سلوك مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار.[2]

2- **خاصية الموثوقية :**

تتٍعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية اعتماد عليها . من البديهي أن الحسابات المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وان كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات

[1] بوفروعة سوفيان،نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري، قسنطية،الجزائر،سنة2011،ص،ص،ص29،30،31

[2] أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري والنظم التطبيقية)،نفس المرجع السابق،ص26

المدققة .إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعاد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات .ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن اعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

أ. **الصدقفي التمثيل :** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصد عن الظواهر أي صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصد تمثيل الجوهر وليس الشكل .ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصد ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- التحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.
- تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود .إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال .أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة فبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .

ب. **إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات:** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي .وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب .أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية .أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج. **حيادية المعلومات:** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه

المعلومات في اتجاه معين ، إذن المعلومات المتحيزة،لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو اسعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

3- القابلية للفهم Understandability[1]

تفرض هذه الخاصية أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بشكل سهل وواضح.

4- القابلية للمقارنة Comparability

يقصد بالمقارنة إجرا بعض عمليات المقارنة المنطقية بين نوعين أو أكثر من البيانات أو بين مجموعة من مفردات البيانات لاستخراج نتائج معنية أو إكتشاف حقائق لها معنى معين، أو بغرض تحديد علاقات لها دلالة معينة يمكن استخدامها في إتخاذ القررات.كما تتم المقارنة بين المبيعات الشهرية لتقييم أداء رجال البيع وتحديد اتجاهات البيع من كل صنه من أصناف البضاعة، وما في ذلك من مقارنات.[2]

- **المطلب الثاني: معايير القياس الجودة للمعلومات المحاسبية.**
- **أولا: معايير جودة المعلومات المحاسبية**[3]

توجد عدة معايير لجودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:

1- معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية

[1] د.طا الله أحمد الحسبان، نظم الملومات المحاسبيةAccounting Information Systems ،نفس المرجع السابق،ص26

[2] أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري والنظم التطبيقية)،نفس المرجع السابق،ص34

[3] محمد أنس بطل،جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على متخذي القرارات الإدارية،ص22

تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3- معايير مهنية:

تهتم بالهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

- **ثانيا :قياس جودة المعلومات المحاسبية والمالية**[1]

يعد توفير معلومات عالية الجودة لإعداد التقارير المالية أمرا مهما لأنه سيؤثر إيجابا على أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة المتعلقة بتخصيص الموارد، حيث أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات عالية الجودة من أجل استخدامها في صنع القرارات الاقتصادية .

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية والمالية مدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل والقيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات المحاسبية والمالية يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد المنفعة لا يتم بالسهولة نفسها نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، والمعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها، يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية والمحاسبية على النحو التالي:

1- لجودة المعلومات الدقة بوصفها مقياسا [2]**:**

يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

2- **المنفعة بوصفها مقياسا:** لجودة المعلومات : تتمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية والمالية في عنصرين هما :حصة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

- المنفعة الشكلية أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.

[1] د.قمان عمر، باكرية علي،أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،المجلد:04، العدد 01،سنة 2019،ص134

[2] البديري حسين، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدمها،دراسة تطبيقية في مجلة الغري للعلوم الإدارية،مجلة 14، العدد 1،سنة2017،ص374

- المنفعة الزمنية أي توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب لها.
- المنفعة المكانية أي الحصول عليها بسهولة؛
- المنفعة التقييمية أو التصحيحية أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

أ. **التنبؤ بوصفه مقياسا لجودة المعلومات:** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في تخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلوماتإنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة التأكد وذلك عدد استخدامها كمدخلات لنمادج التنبؤ.[1]

ب. **الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:** [2]تحدد الفاعلية مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، بالنسبة للمعلومات فإن الفاعلية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة

ت. **الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:** يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة(التكلفة / العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات. إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي :منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الآخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات،

وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة(التكلفة / العائد)، إلا أن تقدير

[1] عامر حمكت السعيد،أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة،نفس المرجع السابق ،ص27

[2] د.قمان عمر، باكرية علي،أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية ،نفس المرجع السابق،ص 135

تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات .إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الآخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات،

وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعند ما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام بديلين:

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.
- تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات .

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر .

وباعتبار كل هذا فإن جودة المعلومات المحاسبية والمالية ضرورية جدا لتلبية حاجيات مستخدميها، وأحيانا لا تلبي حاجياتهم بمجرد الحصول عليها، حيث أن تحليل المعلومات المحاسبية والمالية غاية في الآهمية بواسطة التحليل المالي، الذي يمكن من التعرف على التفاصيل الدقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرارات.

- **المطلب الثالث: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية**[1]

1- **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية).**

إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الارقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

2- **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية** :كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في

[1] بوفروعة سوفيان،نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص33

حالة أرقام التكلفة التاريخية .كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3- **ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة** لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر .(اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4- **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها** .(اختبار التكلفة/ العائد) .فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها .إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- **قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه** .على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة.

ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب .لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

خلاصة الفصل:

ونظرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة تناولنا في هذا الفصل كل من نظام المعلومات ونظام المعلومات الحاسبية بالتركيز على عناصرهما ومكوناتهما حيث تم التطرق إلى الفرق بين البيانات والمعلومات ما وبالنسبة لهذه الأخيرة تناولنا أنواعها ومصادرها وصولا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعايير جودة هذا النوع من المعلومات والعوامل المؤثرة فيها.وإذا كانت جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بعوامل عديدة تناولنا بالدراسة البعض منها فإنها في المقابل تؤثر في القرارات التي يصنعها مستخدموا المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني:الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في القوائم المالية

تمهيد:

إن الإفصاح هو آلية اتصال تسمح بتقييم وتقدير الوضعية المالية للمؤسسة وقراءة مستقبل استثماراتها وعلاقاتها المختلفة، ويختلف مستوى هذا الإفصاح من مؤسسة إلى أخرى فدراسة التقارير السنوية للمؤسسات تبين وبوضوح جودة وجود اختلافات في مستوى الإفصاح تدفعنا هذه الاختلافات لدراسة مدى تلبية لاحتياجات مختلف المستخدمين ومدى صدق وصحة المعلومات المفصح عنها.

ومن خلال ذلك قسمنا هذ الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية القوائم المالية
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.
- المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي (معايير، مقومات، عوامل المؤثرة).

➢ المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي فهي ذات فائدة كبيرة للإرادة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها وفشلها، ومن ناحية أخرى فإن القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بأعمال المؤسسة.

- المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

هي الناتج فكر محاسبي ثم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة لممارسين مهنة المحاسبة باعتبار وضيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين معلومات من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم[1]

تعتبر الوسيلة الأساسية لإبلاغ المالي للمؤسسة حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاد القرارا.

كما عرفها المعيار المحاسبي رقم **(IAS01)** على أنها تقوم تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، ويجب تطبيقها على هذه النوعية من القوائم المالية المعدة طبق المعايير التقارير الدولية[2].

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تفرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان وناجعته، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد من أجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية تقوم الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات حققتها المؤسسة وفي أشكال محددة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال، أموال الخاصة، الجدول، نفقات المالية) وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية إلى مختلف مستعملها الداخلي والخارجي دون إقفال الحسابات.

- الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الإقتصادية، الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس افدارة والمدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات

---

[1] رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية، نفس المرجع السابق، ص03

[2] بن نور وليد، بوزنة بن جيلالي، أثر مسؤلية محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية في ظل معايير التدقيق،مدكرة لنيل شهادة الماستير، علوم ملية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الوادي، الجزائر،2021،ص49,

[3] رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية، نفس المرجع السابق، ص96

المكملة للقوائم المالية وبالتالي فالتقارير المالية أشمل من القوائم المالية فهي تضم بالإضافة إلى القوائم المالية كل من الجداول المرفقة والمذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية/ التقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات قوائم تنبؤات الإدارة والمعلومات أخرى بالإضافة إلى تقارير خارجية.[1]

- **المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية**[2]

لقد حددت لجنة المعايير المحاسبية الدولية أهداف القوائم المالية كآتي:

- توفير معلومات حول المركز المالي وأداء، والتغيرات في المركز المالي للمنشآت، بحيث تكون مفيدة للمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على استخدام كفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة بغرض تحقيق الأهداف.
- توفير المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل وهو الأمر الذي يفيد التنبؤ للاحتياجات المؤسسة من القروض، ومعرفة كيف سيتم توزيع الأرباح والنفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، كما تفيد أيضا في التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم في المستقبل.
- إن القوائم المالية تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم، على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم إلى حد كبير تعكس الأثار المالية للأحداث السابقة، ولا توفر بالضرورة معلومات غير المالية.
- تمكين مستخدميها من تقييم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وكدلك تقييم هذه القدرة في تحديد قدرة المؤسسة على دفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين، وسداد القروض والفوائد المترتبة علنيا، ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين.
- تظهر نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقديم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة أمنا يقومون بدلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال :قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة وإحلال إدارة أخرى مكانها.

[1] بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،أطروحة دكتراه، العلوم التتجارية تخصص، محاسبة ومالية وتدقيق.،جامعة سطيف، الجزائر،2016،ص،86،85

- إن القوائم المالية أداة لتطبيق ألية الشفافية وإذا ما تم مراجعتها توفر المصداقية، تلك آليات مستقرة الآن لتفعيل حوكمة الشركات خاصة تلك المقيدة بالبورصة.
- توصيل معلومات تزود الملاك ثقة في الإدارة نفسها، باعتبار أن القوائم المالية مسؤولية إدارة المؤسسة.

- الشكل رقم (04): عملية نشر التقارير والقوائم المالية

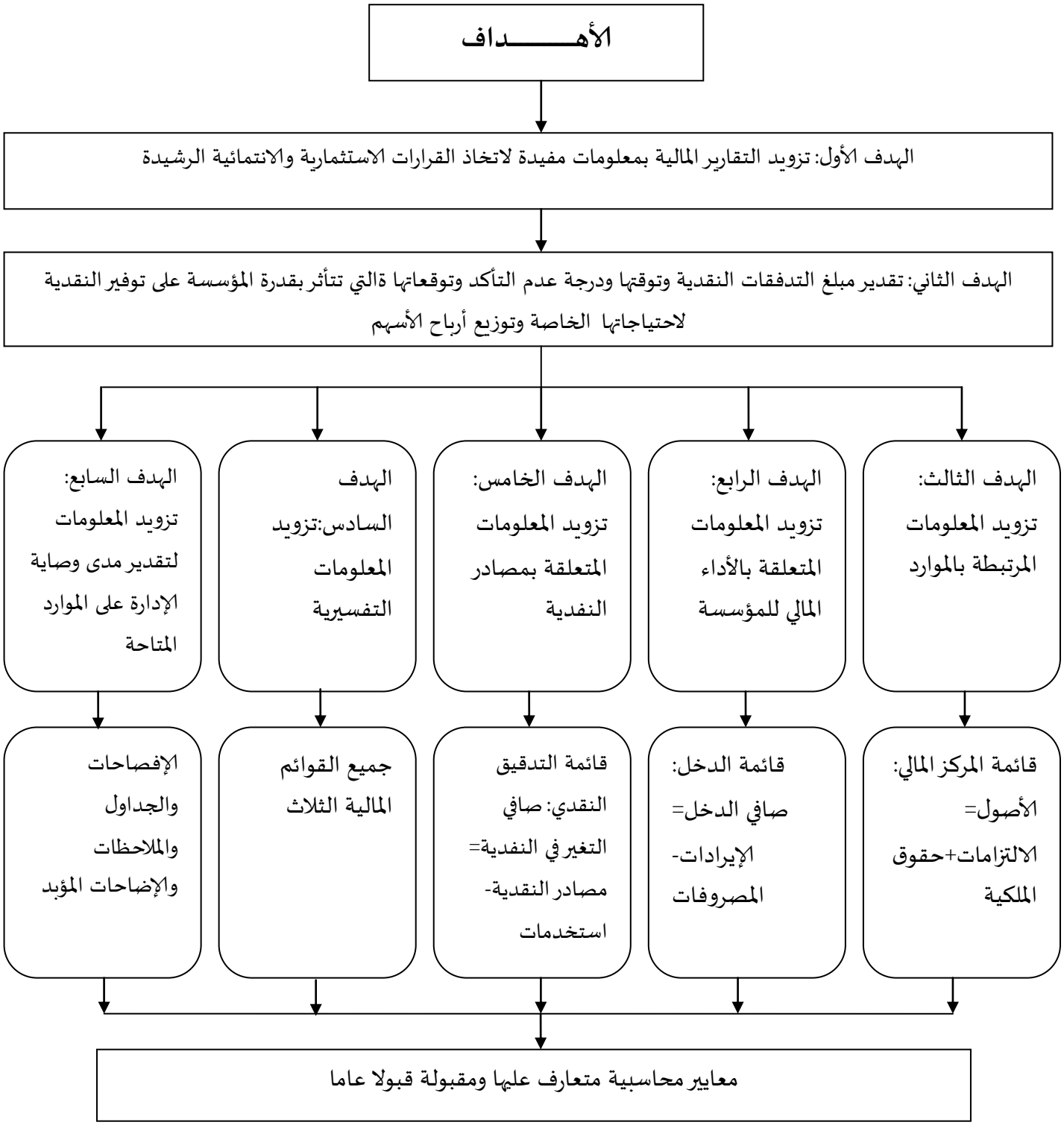

- **المطلب الثالث: المعلومات التي تقدمها القوائم المالية**[1]

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة بشكل كبير في مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات التي تتطلب تقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها، ويكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات فيه، وعلى غرار هذه المعلومات تقدم القوائم المالية معلومات أخرى مهمة جدها نذكر منها مايلي[2]:

- أولا: **المعلومات عن المركز المالي** :

تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية العامة ويتأثر المركز المالي للوحدة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي، ودرجة سيولتها، وقدرتها على التكييف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها، وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقراض المستقبلية ومعرفة كيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في الوحدة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح ال وحدة في الحصول على تمويل مستقبلي؛

- **ثانيا: المعلومات عن الأداء:**

تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، وتتكون هذه المعلومات من المعلومات عن أداء الوحدة، وبصفة خاصة ربحيتها، وتكون هذه المعلومات مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الوحدة في المستقبل، وتكون المعلومات عن الأداء ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد التدفقات النقدية من قاعدة مواردها المالية، وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الإضافية؛

- **ثالثا: المعلومات عن التدفقات النقدية:**

تقدم المعلومات عن التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في تقييم الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية للمؤسسة أثناء الفترة المحاسبية، وتكون هذه المعلومات مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها واحتياجات الوحدة لاستخدام تلك التدفقات النقدية.

- رابعا: معلومات مكملة:

يعتبر الملحق قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، ويعطع معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح(مبدأ الإفصاح الشامل)، ويعطع معلومات عن

[1] الإطار النظري للمحاسبة (محاسبة مالية)،بدون إسم مؤلف، نفس المرجع السابق ،ص2

[2] بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،نفس المرجع السابق،ص،86.

المؤسسات الحليفة، الفروع، الشركة الأم ... ، ويقدم معلومات تفصيلية لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة وذلك لضمان فهم مضمون القوائم المالية بشكل جيد.

- المطلب الرابع: مستخدموا القوائم المالية[1]

رغم كثرة المستفيدين من القوائم المالية وتباين استعمالاتهم، إلا أنه يمكن تصنيفهم ضمن ثلاث مجموعات:

- أولا: المجموعة الأولى(إدارة الشركة): تكون الإدارة بمختلف أقسامها ووظائفها على دراية وإطلاع بما يجري بها من أحداث اقتصادية يوميا، لكن هذا العلم يكون مجزئ على الأقسام، وتأتي عملية التنسيق التي هي من وظائف الإدارة المركزية لتجمع هذه المعلومات وتلخصها قصد إعداد القوائم والتقارير المالية، بعد إجراء المقارنات والمقاربات الضرورية للتأكد من صحتها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إعداد التنبؤات المستقبلية.
- ثانيا :المجموعة الثانية (مهنة التدقيق المحاسبي): تتميز هذه الفئة عن غيرها بنظرتها المختلفة للقوائم، فهي لا تحتاج إليها لاستخدامات ذاتية إنما لتقدم رأيها فيها بخصوص درجة قانونيتها ومصداقيتها، فهي تقدم مساعدة تقنية لمستخدمي هذه القوائم مع تسديد مقابل هذه الخدمة(الأتعاب)من طرف معدي التقارير وليس مستخدميها.
- ثالثا: المجموعة الثالثة(المستخدمون الخارجيون): تتضمن هذه المجموعة العديد من المستخدمين مع اختلاف أهدافهم، ويتمثل هؤلاء المستخدمون في:

1- المستثمرون(المساهمون)الحاليون والمحتملون: يهتم هؤلاء بالربحية والاستخدام الأمثل للموارد وأداء الإدارة؛

2- المقرضون: تهتم هذه الفئة بالعائد المالي-الفائدة -وبدرجة السيولة والتدفقات النقدية لاسترجاع أموالها؛

3- الدولة :تهتم هذه الفئة بالتقارير المالية من أجل الحصول على حقوق المجتمع-ضرائب -والتأكد من تطبيق القوانين والتشريعات، والإستعانة بها لإعداد الحسابات الوطنية على المستوى الاقتصادي الكلي؛

4- العمال والنقابات: تعتبر فئة العمال الأكثر حرصا على استمرارية الشركة، لحرصها على دخلها المتمثل في الأجور، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على جزء من الأرباح، وأكثر من ذلك فإن تطور تشريعات العمل في الكثير من الدول والتي تسمح للنقابات بحضور مجالس إدارة الشركات أو العضوية فيها، تجعل هذا الطرف من بين المهتمين والمستخدمين لهذه القوائم؛

[1] بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،نفس المرجع السابق ،ص،ص87،88.

5- **الموردون** : تتميز علاقة هذه الفئة بالشركة في إمدادها وتموينها، ومنحها ما يسمى بقروض الشراء، لذلك يهمها بقاؤها واستمراريتها أولا، وسلامة وضعيتها المالية ثانيا؛

6- **العملاء**:تتميز هذه الفئة بخصوصية نظرتها للتقارير المالية لأنها لا تعنيها بصورة مباشرة، ولهذا تكتفي فقط بالتأكد من استمراريتها، خاصة إذا كانت ممونة لمادة اسراتيجية أو محتكرة؛

7- **المنافسون** :تكون هذه الفئة من أكثر المهتمين بما يجري في الشركة، خاصة من حيث الاستمرارية ومستوى المخزونات، والصعوبات المالية المؤدية للإفلاس، وربما سياسات الشركة في مجال التوسع أو الإندماج؛

8- **مستخدمون آخرون**:بالإضافة إلى الفئات السابقة والتي يمكن أن تستخدم التقارير المالية، فهناك جهات أخرى يمكن أن تهتم بها أيضا خاصة:الصحافة بنوعيها المتخصص والعادي، مراكز البحث والجامعات والجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة أوالصحة.

إن هذا التصنيف يعتمد على صفة الفئة، لكن هناك تصنيف آخر ينطلق من علاقة المستخدم انطلاقا من بعد اقتصادي، وهذا ما ذهبت إليه إحدى لجان FASB حيث قسمتهم إلى: فئة المستعملين المحترفين وفئة المستعملين غير المحترفين، كما ركزت اللجنة على المستعملين المحترفين أي الذين يستعملون التقارير بسبب أنشطتهم، أما غير المحترفين فيستعملونها لأغراض شخصية،بالنسبة للنظام المحاسبي المالي scf ، فقد حصر المستخدمين في: المسيرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية، أصحاب رؤوس الأموال(المساهمين)، البنوك، إدارة الضرائب والإحصاء، الموردين، الزبائن، العمال، الجمهور.

ويمكن أن نلاحظ على النظام المحاسبي المالي أنه أخذ بتوجه المعايير الدولية للمحاسبة التي تركز على المستثمرين والمقرضين نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال، حيث تكفل لهم معلومات تسهل المقارنة بين الوحدات الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يجمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات بهدف الدراسة الإحصائية، التخطيط وإعداد المحاسبة الوطنية، مما همش فئة المستثمرين خاصة في ظل غياب السوق المالي، والشكل الموالي يبين أنواع المستخدمين والقرارات التي يتخذونها:

قائمة المستخدمين للقوائم المالية والقرارات التي يتخذونها

المستخدم للتقارير المالية	القرار المحتمل اتخاذه
المستثمرون الحاليون و المرتقبون	قرارات الإستتمار
المقرضون الماليون و المرتقبون	قرارات الإقراض
الموردون	رسم سياسات الائتمان التجاري
المنافسون	تقييم قدرات التنافسية للوحدة لرسم إستراتجيات
النقابات المالية	فهم و تقييم سياسة تعويضات منتهجة
الجهاة المنظمة للممارسات المحاسبية	تقييم مدى التزام و تطبيق إرشادات والتشريعات
المراجعون	تقييم مدى تطبيق القواعد وقوانين المحاسبية المعتمدة
الأكاديميون	قيام بالأبحاث والدراسات
الصحافة	كتابة مقالات الصحفية للإعلام و الجمهور
اخرون لهم اهتمام بشؤون الوحدة	تقييم جوانب الخاصة ذات صلة باهتمام معين

المصدر: بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، نفس المرجع السابق، ص96

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهد إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للشركة وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة.

وتلتزم المؤسسات على اختلافاتها بإعداد أربع قوائم أساسية متمثلة في:[1]

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيير في حقوق الملكية).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).
- الملحق يبن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وحساب النتائج.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم 74،المرسوم التنفيذي رقم المادة 25،القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسميةا لجمهورية الجزائرية ،عدد 74،الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر،ص03

الشكل رقم:05 مكونات القوائم المالية

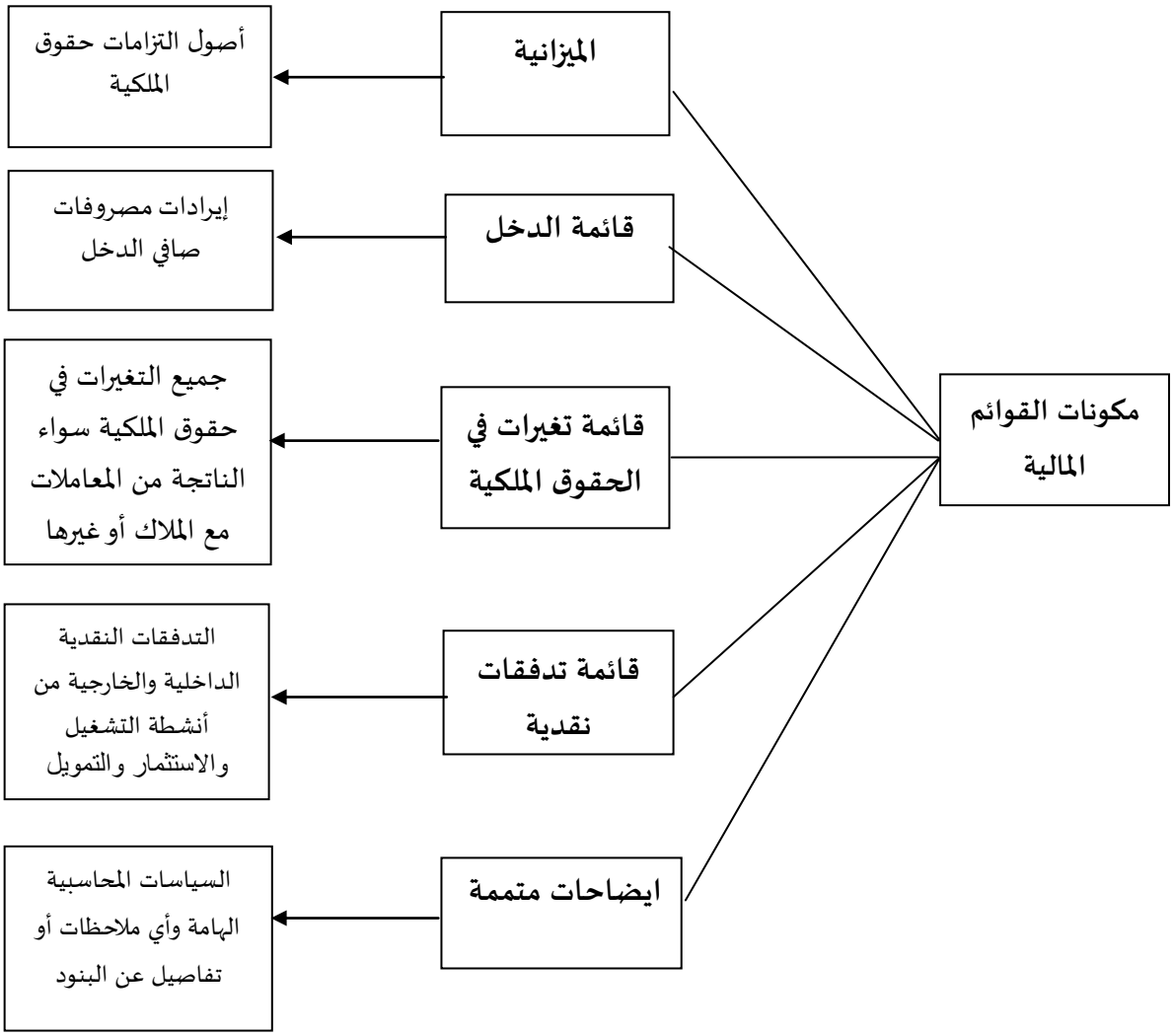

المصدر:د.طارق عبد العال حماد،دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافق معها(حالات عملية محلولة) الجزء الأول،دار الجامعية،2008،

- **المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)**

1- تعريف الميزانية

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين وعادة يمثل السنة (12شهرا) إلا في الحالات الاستثنائية.[1]

يجب على المنشأة عادة أن تقوم بعرض ميزانية مبوبة، تفصل ما بين أصول المتداولة والأصول الغير المتداولة والالتزامات المتداولة والالتزامات الغير المتداولة (تعتمد على طول الدورة التشغيلية للمؤسسة)، وإذا استند العرض على سيولة فإنه يتم فقد عندما ينتج عنه التزويد بمعلومات موثقة وأكثر ملائمة، وعند ذلك يمكن إلغاء التصنيف على أساس التداول وغير التداول.

الميزانية هي عبارة عن ملخص للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، حيث تتضمن ملخا للاستثمارات الإجمالية (الأصول) ولطيفية تمويل تلك الأصول(الالتزامات وحقوق الملكية. وبشكل مبسط فإن الميزانية تتلخص بالآتي: $\frac{\text{الأصول}}{\text{الالتزامات + حقوق الملكية}}$ [2]

حسب النظام المحاسبي المالي: عرفت المادة 32 من 08/156 الميزانية كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين عناصر الجارية والعناصر غير الجارية إذن وطبعا لـ (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.[3]

2- عناصر الميزانية

1-2 الأصول: تعريف الأصول حسب النظام المحاسبي المالي:

تعتبر الأصول موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة الأحداث ماضية، وأن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة[4]، وتتكون الأصول حسب النظام المحاسبي المالي من الموارد التي

---

[1] ناجي بن يحي، دور حدودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة،بسكرة، الجزائر،ص105

د.سلمان حسين الحكيم،تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2017 ، ص34

[3] د.بلاب شيخي،،د.منصور ناصر الرجي،تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية " IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية..مجلة اقتصاد المال والعمال،لجامعة الوادي، الجزائر، المجلد الأول،ديسمبر ،2016ص،122

[4] .بلاب شيخي،،د.منصور ناصر الرجي، نفس المرجع السابق،ص123

يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والمواجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ويعرف النظام المحاسبي المالي الأصول على أنها موارد مراقبة من طرف الوحدة أو المؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية لتحقيق منافع اقتصادية بحث تعني الرقابة على الأصول سلطة الحصول على منافع اقتصادية متعلقة بالأصل[1]، أي أن الأصول تتكون من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والمواجهة لتوفر لها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

1-1-2 **الأصول غير الجارية:**

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الأتني عشر ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال أنشطة المؤسسة[2]. وتتمثل أهم هذه الأصول في ما يلي:

أ. **القيم الثابتة المعنوية:** هي الأصول أو الحقوق لا تمثل العناصر المادية، مثل شهرة المحل، مصاريف البحث والتطوير، براءة الاختراع، البرمجيات وغيرها.

ب. **التثبيتات العينة (المادية):** هي عبارة عن أصول مملوكة من قبل المنشأة سواء من أجل استعمالها في الإنتاج أو تقديم الخدمات، أو من أجل تأخيرها للغير أو لأغراض إدارية ويفترض أن مدة استعمالها تتعدى المدة المحاسبية.

ت. **التثبيتات المالية:** المتكونة من بعض الحقوق والسندات مثل: الاقتراض، سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة وغيرها.

2-1-2 الأصول **الجارية:**

هي النقد والأصول التي يتم تحويلها إلى نقد خلال اقل من سنة وتكون موجهة للاستعمال أو البيع في إطار دورة استغلال المؤسسة وخزينة المؤسسة المتفاوض بشأنها بكل حرية وتشمل ما يلي: المخزونات، الأصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، حسابات المدينين...

2-2 **الخصوم:**

حسب نظام المحاسبي المالي فإن الخصوم تتكون من التزامات الراهنة للمؤسسة والناتجة عن أحداث الماضية والتي يؤدي الوفاء بها إلى خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية في شكل أموال أو أصول أخرى وتقسم الخصوم بدورها إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية وضمن ماجات به المادة 22المادة من المرسوم المرسوم 08-156 فإن الخصوم هي التزامات حالية ناتجة عن أحداث سابقة يقابل الوفاء

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم 27 المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 20 جمادى الأول لعام 1429 الموافق لي 26 ماي 2008، تضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 دي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة2007 متضمن نظام المحاسبي المالي، ص13

[2] الجريدة الرسمية العدد 19 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، نفس المرجع الساب المادة 21،ص13

بها نقص في الموارد في انتظار الحصول على منافع اقتصادية، ومن الأمور الهمة التي يجب إشارة إليها هنا أن (ن م م) لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما .وتضم الخصوم العناصر التالية:[1]

2-2-1 **الخصوم الجارية**: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الثني عشر شهرا الموالية من تاريخ الإقفال.

2-2-2 **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية (تشغيلية) للمؤسسة، التي لا تستحق اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها أكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك التزامات الذي يتوقع إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال اثني عشر شهرا.

2-2-3 **الأموال الخاصة (رؤوس الأموال الخاصة، حقوق الملكية):** تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية والغير الجارية، وهي متبقي من مجموع أصول المؤسسة بعد استبعاد الديون، وبعبارة أخرى هي فرق بين الأصول والخصوم الجارية والغير الجارية، وتظهر أموال الخاصة في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد. [2]

3- **أهمية الميزانية:**[3]

تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها وحق اعلان صافي أصول المنشأة.

عموما تساهم الميزانية في عملية تقرير المالي عن طريق توفير أساسي:

- حساب معدلات الفائدة.
- تقييم هيكل رأس المال المنشأة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.
- تقديم هيكل رأس المال في المؤسسة.

وبالتالي من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

[1] الجريدة الرسمية العدد 19 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، نفس المرجع الساب المادة22 ،ص13

[2] .بلاب شيخي،،د.منصور ناصر الرجي،تطورات المعايير المتعلة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية " IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، نفس المرجع السابق،ص125

[3] د.أمين السيد أحمد لطفي،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى،دار نشر الثقافة،الاسكندرية،2008،ص105،104

- **المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).**

1- تعريف قائمة الدخل

حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.[1]

2- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حساب النتائج:**

ويتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

1-2 المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، وانخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة واحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

2-2 الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل أعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

أ. منتجات الأنشطة العادية.

ب. المنتوجات المالية والأعباء المالية.

ت. أعباء المستخدمين.

ث. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة

ج. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

ح. نتيجة الأنشطة العادية

خ. العناصر الغير العادية.

د. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

ذ. النتيجة لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ر. المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتيجة أو في الملحق المكمل له.

ز. تحليل منتجات الأنشطة العادية.

[1] الجريدة الرسمية العدد 19 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، نفس المرجع السابق[1]، المادة 34،ص14

س. مبلغ الحصص في السهم مصوتا عليها أو مقترحة ونتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ويهدف جدول حسابات النتائج إلى تزويد النتائج بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل وتوفر للمستخدمين القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود قرض الاستثمار المربحة وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

3- **أهمية جدول حسابات النتائج:**

تساعد قائمة الربح مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة بطرق متعددة:

أ. فإن المستثمرين والدائنين يمكنهم استخدام المعلومات في قائمة الربح لتقييم الأداء الخاص بالشركة في السنوات السابقة وغرم أن نجاح المشروع في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل، فإن هناك إفتراض بارتباط بين الأداء الماضي والمستقبلي مما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة.

ب. فإن قائمة الربح تساعد المستخدمين على تحديد درجة المخاطرة (عدم التأكد بالنسبة للتدفقات)

ت. : إن جدول حسابات النتائج يعتبر من اهم القوائم المالية فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذا الجدول تكمن في ما يلي:

ث. المساعدة على التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.

ج. المساعدة في تقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع للمبالغ نقدية.

ح. المساعدة في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على افضل وجه.

- **المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة:**

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على المنشأة أن تقوم بعرض قائمة التغير في التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

يعرف جدول تغيرات الموال الخاصة على أنه كل ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة براسماله ومحتوياته الشخصية والإضافية لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل.[1]

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها" :تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[2]

2- أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية:[3]

تكمن أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية في قدرتها على الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي،فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولا إلى حقوق الملكية في آخر الدورة لذلك فإن قائم التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات.

3- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التغير في الموال الخاصة:

بناء على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب على المؤسسة أن تعرض كمكون منفصل لقوائمها المالية قائمة تظهر ما يأتي:

- الربح أو الخسارة للفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
- إجمالي الدخل والمصروف للفترة.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم(8)، إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يأتي:
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

[1] اسلام فلايلي، الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،جامعة بسكرة، الجزائر،المجلد10، العدد01، جانفي 2021، ص309

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضهاو كدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورة الجزائرية، العدد19، الجزائر،2009، المادة 1.250ص26.

[3] بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،نفس المرجع السابق ،ص150

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبنية كل حركة بشكل منفصل، حيث تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المؤسسة بين تاريخين للميزانية، الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعنية التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن أدنى معلومات يمكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في الرأسمال الخاص.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة.
- عمليات الرسملة (زيادة، نقصان،تسديد...).
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة.[1]

- **المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).**

1- تعريف قائمة التدفقات المالية

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تلك القائمة التي تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها إلى أساس الاستحقاق.[2]

وتعرف كذلك بأنها القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسات خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

[1] بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،نفس المرجع السابق ،ص151

[2] رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية،نفس المرجع السابق،ص107

أماالنظام المحاسبي المالي فقد حدد الهدف من جدول سيولة الخزينة وهو إعطاء مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية كما يلي:[1]

- الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسة لتوليد الإيراد المنشأة والأنشطة الأخرى التي تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.
- الأنشطة الاستثمارية: وهي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي لا تعادل النقدية.
- الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم لها المنشأة.

2- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المنشآت اختيار إحداهما وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

1-2 الطريقة المباشرة:

وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

2-2 الطريقة غير المباشرة:

- وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو الخسارة)حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة
- غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

إن الهدف من قائمة التدفقات المالية هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المالية.[2]

[1] حسين القاضي،دمأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011،ص،ص277-278

[2] الجريدة الرسمية للجمهورة الجزائرية، العدد19القرارا المؤرخ في في 26 جويلية 2008،نفس المرجع السابق، المادة 1.240،ص26

3- **المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التغير في الأموال :**

بناء على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب على المؤسسة أن تعرض كمكون منفصل لقوائمها المالية قائمة تظهر ما يأتي:

- الربح أو الخسارة للفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
- إجمالي الدخل والمصروف للفترة.
- الأثر الراكمع للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذا البيانأو في الإيضاحات ما يأتي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.
- رصيد الربح أو لخسارة المراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفرة.
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطع في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل، حيث تعكس التغيرات في حقوق مساهمع المؤسسة بين تاريخين للميزانية، الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفرة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيهاأو الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وحسب النظام المحاسبي المالي فإن أدنى معلومات يمكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في الرأسمال الخاص.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة.
- عمليات الرسملة(زيادة، نقصان، تسديد)...
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة.

4- أهمية قائمة التدفقات المالية

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلية خلال الفترة.

تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في معرفة السيولة المتوفرةلسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات.

بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة الذكر، أوجب النظام المحاسبي المالي إعداد الملاحق،الملحق هو وثيقة تلخيص، وهي جزءا من الكشوف المالية، ويشتمل على معلومات تخص النقاط اللآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[1]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية.
- مكملات الإعلام الضروري لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول السيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة أو الفروع أو شركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الضرورة مع هذه الأخيرة أومسايرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات بسياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الضرورية للحصول على صورة صادقة وهناك معيارين أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهار الملحق هما: الطابع الإعلامي للإعلام و الأهمية النسبية.
- إذا طرأت حوادث عقب إقفال السنة المالية ، ولم تؤثر في الأصول أو الخصوم للسنة المقفلة ، فلا ضرورة لإجراء أي تعديل ، غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام في الملحق إذ كانت ذات أهمية ، بحيث يمكن أن يؤدي إقفالها إلى تأثير القرارات التي يتخدها مستعملو الكشوق المالية ، وهنا يأتي الإعلام بين مايالي :

[1] إيمان دربوز، إلهام عوارطة،متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي،مذكرة الماستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، الجزائر،2015 ، ص33

- طبيعة الحدث
- تقدير التأثير المالي إن وجدت

وهناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق مثل جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية وجدول المساهمات.

➢ المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي (معايير،مقومات،أساليب)

تسعى مهنة المحاسبة بمبادئها وأعرافها إلى مواكبة التطورات الهائلة التي حدثت في العالم وخاصة في مجال التقدم التقني المتسارع الذي أجهض على مفاهيم ونظريات كانت سائدة، وتعد من المس لمات أو البديهيات لفترة طويلة وبالتالي كان لزما على المحاسبة العمل على تأطير مفاهيم بما يخدم هذه التغيرات ومن المبادئ المحاسبة المقبولة عموما هو مبدأ الافصاح.

أن التقارير المالية التي تعرض نتائج أعمال الوحدات والمصادق عليها من قبل هيئات أو شبه حكومية يستلزم فيها إتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الاشرافية لغرض اكتساب هذه التقارير المصداقية لدى المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المبادئ هي الإفصاح.

- المطلب الاول: التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي

- أولا: مفهوم الافصاح:

لم يكن للإفصاح عند ظهور المحاسبة أهمية خاصة والسبب في ذلك كون المحاسبة لم تكن إلا عبارة عن عمليات بسيطة يقوم بها صاحب المشروع نفسه ولكن مع مرور الوقت وحاجة جهات عديدة إلى المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير التي تعتبر خلاصة عمل المحاسب ظهرت الحاجة إلى الافصاح.ولقد عرف الافصاه من قبل الكثيرين وتعددت التعاريف التي أعطت وصفا لمفهوم الافصاح حيث عرف الافصاح على أنه:

هو جعل التقارير المالية المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.[1]

يعرف الافصاح المحاسبي بأنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل.[2]

[1] د.محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض، والافصاح، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،سنة 2014،ص36

[2] علاء غطاس نكولا سعد ،د. عبد الكريم موسى،أثر الافصاح في التقارير المالية على العائد على الحقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردنيةص 328

وكما يعني أيضا، على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبايانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للمؤسسة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه المؤسسة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.[1]

وعرف بأنه إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول ايضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في القوائم المالية.[2]

- **ثانيا : خصائص الافصاح**[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي:

1- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي النظام. المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية.

2- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات.

3- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس.

4- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

- **تالثا: أهمية الافصاح:**

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبى من الاتى:[4]

1- أن القوائم والتقارير الماليه هى المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشاة وبالتالى حتى تكون القوائم المالية مفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبى احتياجات لابد من ان يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التى لها مصالح بالمنشاة.

2- زيادة الثقة فى القوائم الماليه من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجى محايد ،وهو ماساهم فى ظهور الافصاح المحاسبى وزيادة أهميتها.

---

[1] أحمد حابية،، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبيين في الجزائر العاصمة،، مجلة المدبر لجامعة العاصمة، المجلد4،العدد02، مارس 2020 العدد،ص41

[2] نادية محمد حمد محمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي، للمؤسسات المالية، أثر الافصاح سودان ص39

[3] د. صديق مسعود،أصديقي، صديقي فؤاد، محددات الافصاح المحاسبي في حقل المحاسبي الجزائري وفق نظام المحاسبي الجزائري وفق نظام المحاسبي المالي (scf)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد2016،02،ص77

[4] نلدية محمد حمد محمد، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الداء المالي للمؤسسات المالية، مذكرة الماجستير، جامعة السودان 2016،ص42.

3- زيادة أهمية الافصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة فى التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية ،فأصبح الافصاح المحاسبى يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة الاداء المالى الكفوءة.

4- للإفصاح المحاسبى دورا هاما فى تحقيق آلية المؤسسات،من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافية والعائد الذى تحققه هذه المؤسسات.

5- تنبع أهمية الافصاح المحاسبى للمشروعات فى إسهامه فى زيادة منفعة المعلومات المالية، والتى تنعكس بدورها على المجتمع، نظرا لأن منفعة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المشروع لا تتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من استخدامها فى موقف معين ولكن قيمة هذه المعلومات تتجدد بمجموع المنافع التى يتحصل عليها ذات علاقة استخدامها فى مواقف متعددة.

6- تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالإجراءات الموضوعة.

7- الوسائل التى تتخذها أنظمة تشخيص الاسباب التى تؤدى الى عدم الافصاح المحاسبى لضبط الاداء المالى.

8- مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق نظام الافصاح المحاسبى بطريقة فعالة وكفئه.

9- المعوقات التى تواجه نظام الشفافية فى الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجلات التطوير الممكنة لزيادة فعالية الاثار السالبه عن عدم الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية.

10- تحديد المشكلات الناشئة عندما يكون الافصاح المحاسبى غير ملائم.

11- تحليل مبدأ الافصاح المحاسبى الشامل فى القوائم المالية.

- **رابعا: أنواع الافصاح**

تختلف وجهات نظر المستخدمين إذ أن ما يمكن عده ملائما وضروريا ذي خبرة كافية قد لا يكون كذلك لشخص آخر لا يمتلك المستوى نفسه عن الخبرة فضلا عن الرغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح وتعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف بيئة الأعمال التجارية الأمر الذي أدى إلى ظهور أنواع متعددة من الإفصاح ومنها ما يأتي:

1- الافصاح الشامل:[1]

يعني شمولية البيانات المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة وفضلا عن البيانات المالية الأساسية المشار إليها سابقا يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات كمية وأخرى وصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب الآتية:

1-1 **الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية:** وتعد جزء مكملا للبيانات المالية وتشمل الملاحظات الهامشية والبيانات الإضافية والكشوف الملحقة.

[1] حسين جميل غافل البديري،أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الرابع عشر، العدد1ص360.

2-1 تقرير الإدارة:

ويشمل غالبا خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل.

3-1 تقرير المدقق الخارجي (مراقب الحاسابات)

إن الافصاح الشامل ليس معناه عرض التفاصيل كافة دون تمييز بسبب تزايد أعباء التطبيق إذ أن إنتاج المعلومات لا يتم من دون تحمل كلفة كذلك كثرة التفاصيل غير المهمة تجعل البيانات المالية مطولة وهذا سوف يبعد مستخدم البيانات المالية عن إدراك جوهر الأمور المهمة لذلك يتطلب إجراء توازن بين مستوى الإفصاح المقبول لذى الشركات وبين المستوى المقبول الذي ترغب فيه مختلف الأطراف.

2- الإفصاح الوقائي:[1]

يقوم هذا النوع على ضرورة الافصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية في الافصاح الوقائي يتفق مع الافصاح الكامل لأنهما يفصحان عن معلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

3- الافصاح التثقيفي أو الإعلامي:

ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لذلك فأنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، إذ المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي الإفصاح عن التنبؤات المالية، التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية، الإفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والمخزون السلعي.[2]

4- الإفصاح الكافي:

يعتبر الافصاح الكافي من أكثر المعلومات إسخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مضللة،أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل المستخدمي القوائم المالية.[3]

5- الإفصاح العادل:

[1] ناجي بن يحي، دور حدودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، نفس المرجع السابق،ص97

[2] حسين جميل غافل البديري،أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدمها، نفس المرجع السابق، ص361

[3] ضيف الله محمد الهادي،أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،لجامعة الوادي، المجلد الأول، العدد السادس،ص88

إن الإفصاح العادل يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بأسلوب أو طريقة منهجية تضمن وصول نفس القدر منها إلى مختلف الأطراف ذات العالقة دون التحيز لطرف على حساب الطرف الآخر حيث نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم 15 على أن الافصاح العادل يتطلب ما يأتي:

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة.
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.[1]

6- الإفصاح التفاضلي:[2]

وهذا النوع من الإفصاح يتم التركيز فيه على القوائم المالية بصورة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لذلك التغيرات أو التفاضل.

- **المطلب الثاني: عرض معايير الافصاح الدولية**

أصدر المجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)حتى نهاية 2012، (41) من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية منها (28) معيار من معايير المحاسبة الدولية والمعيار(13) من معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث تناولت المعايير (IFRS12, IFRS10, IFRS8, IFRS7, IAS24, IAS10, , IAS7, IAS1)الإفصاح المحاسبي حيث سنعرض بإيجاز هذه المعايير كما يلي[3]:

- **أولا: معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS1) "عرض القوائم المالية[4]":**

يصف هذا المعيار الأساس لغرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان المقارنة مع كل من البيانات المالية التابعة للمنشأة في الفترات السابقة والبيانات المالية للمنشأة الأخرى. ويبين كامل المتطلبات اللازمة لعرض البيانات المالية وإرشادات وبنيتها والمتطلبات الصغرى لمحتواها.[5]

ويهدف هذا المعيار المحاسبي الدولي 1 (المعدل 1997) إلى تحديد ت الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة.سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، مع المؤسسات أخرى.

ويرسم IAS1 الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه في القوائم المالية. أما المعايير الاعتراف والقياس والإفصاح عن بعض العمليات فإنه قد تم تناولها في معايير والشروحات أخرى.

---

[1] ناجي بن يحي، دور حدودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، نفس المرجع السابق،ص97

[2] حسين جميل غافل البديري،أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدمها، نفس المرجع السابق،ص361.

[3] رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية،نفس المرجع السابق،ص124

[4] د.عقاري مصطفى،المعيار المحاسبي الدولي1: عرض القوائم المالية ،أبحاث اقتصادية وأدارية، لجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول،جوان 2007،ص13

[5] تم إعداد هذا الملخص من قبل موظفي مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية INTERNATIONAL Acconting Standards Committee Foundation

ويطبق على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة وفق قواعد وقوانين مجلس المعايير المحاسبة الدولية

- **ثانيا: معيار المحاسبة الدولي رقم** (7) (IAS7) **"قائمة التدفقات النقدية"**:

يتناول هذا المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات الندقية"، متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهي قائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة[1]، حيث يهدف هدا المعيار إلى أن اقتضاء توفير معلومات عن التغيرات التاريخية في نقد والنقد المعادل لمنشأة عن طريق بيان التدفقات النقدية التي تصف التدفقات النقدية الناتجة خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والمالية.[2]

وبموجب متطلبات هذا المعيار فإن على المؤسسة إعداد قائمة التدفقات النقدية وعضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.

- **ثالثا: معيار المحاسبة الدولي رقم (10) (IAS10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية"**[3]

اعتمد هذا المعيار من قبل اللجنة في مارس1999 ويعتبر نافذ المفعول على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في الأول من جانفي 2000 أو بعد هذا التاريخ.ويعرف المعيار المحاسبي رقم 10 الأحداث اللاحقة بأنها الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تقع في فترة الممتدة من تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على نشر القوائم المالية.حيث يهدف إلى إبراز كتى يجب على المنشأة تعديل البيانات المالية للأحداث اللاحقة وما هي الإفصاحات التي يجب تقديمها عن تاريخ المصادقة عن القوائم المالية (أو ما يعرف اعتماد القوائم المالية وعن أحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.

- **ثالثا: معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (**IAS24**) "الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية"**[4]

هدف هذا المعيار هو ضمان أن تتضمن القوائم المالية للمنشأة الإفصاحات الضرورية لتوجيه الاهتمام إلى احتمال أن يكون مركزها المالي وربحها، أو خسارتها قد تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة وبمعاملات وبأرصدة حالية، بما في ذلك الارتباطات، مع مثل تلك الأطراف.

يجب تطبيق هذا المعيار:

أ. تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة.

---

[1] رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية،نفس المرجع السابق،ص125

[2] تم إعداد هذا الملخص من قبل موظفي مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدوليةINTERNATIONAL Acconting Standards Committee Foundatio ،ص1.

[3] مريم بن يوسف، أحمد بن خيرة، سليم عابر،امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير الدولية- الأحداث اللاحقة نمودج- Extensions Ofinternational Acconting Standards Towards International Aoudit Standards- Subsequent Events As A Model، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،لجامعة لونيسي علي بالبليدة02، المجلد04، العدد02، 2020،،ص61

[4] مريم بن يوسف، أحمد بن خيرة، سليم عابر،امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير الدولية- الأحداث اللاحقةنمودج- Extensions Ofinternational Acconting Standards Towards International Aoudit Standards- Subsequent Events As A Model، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص61

ب. تحديد الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها.

ج. تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح مطلوبا عن البنود الواردة (أ) و(ب)

د. تحديد الإفصاحات التي يتم القيام بها عن هذه البنود.[1]

بين أعضاء المجموعة الموحدة، حيث يتم حذف كافة هذه البنود عند التوحيد من خلال تطبيق اإجراءات المبنية في معيار الإبلاغ المالي رقم (10) (IFRS10) "البيانات الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المفصلى".

أ. اجمالي تعويضات "موظفي الإدارة الرئيسيين" (منافع الموظفين قصيرة وطويلة الأجل، منافع ما بعد الخدمة،...)

ب. طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة، والمعلومات حول المعاملات والأرصدة الضرورية.

ج. تقديم الإفصاحات بشكل منفصل لكل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم، الشركات التابعة، الشركات الزملية،...).

د. يسمح هذا المعيار الإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروريا لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة.[2]

- **رابعا: معيار الإبلاغ المالي رقم (7) (IFRS7) "الأدوات المالية, الافصاحات".**

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بوضع معيار محاسبي فيما يخص الافصاح عن الأدوات المالية والمتمثل في المعيار الدولي للتقارير المالية الإفصاح "IFRS7" والذي يكمل كلا من المعيارين "IAS32 " و" IAS32" والذي بدأ تطبيقه بداية من2007

ويهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية، بحيث تمكّن مستخدموا القوائم المالية من تقييم:

- لأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة.

- **خامسا: معيار الإبلاغ المالي الدولي (8) (IFRS8) "القطاعات التشغيلية"**[3]

أصدر مجلس معايير الدولية (**IASB**) معيار الإبلاغ المالي الدولي (**IFRS8**)/2006/01/01 وقد حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم **(14)** "التقرير عن القطاعات"، حيث يتطلب هذا المعيار من منظمات الأعمال الإفصاح عن النعلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة، وآثارها المالية والبيئية الاقتصادية التي تعمل فيها.

[1] مفاهيم المحاسبة المالية، بدون إسم مؤلف، الهيئة السعودية.ص

[2] رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية،نفس المرجع السابق،ص127

[3] رابح طويرات، نفس المرجع السابق،ص128

حيث تظهر هذه المعلومات المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية"، كما يحدد هذا المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات دون الإسهاب المفرط في تقديم المعلومات والإفصاح عنها، والذي يجعل المعلومات المقدمة تشكل عبئا على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

- طبيعة ومدى المخاطر النا جمة عن الأدوات المالية التي قد تتعّرض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر.

وكذلك معرفة الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر .

ويطب قّ هذا المعيار على ما يلي:

- الأدوات المالية المعالجة محاسبيا أو غير المعالجة.
- الأدوات المالية المسجلة محاسبيا والمتضمنة في الأصول أو الالتزامات المالية التي وردت في نطاق تطبيق المعيار الدولي "**IAS39**".
- لأدوات المالية غير المسجلة محاسبيا، والتي تتضمن بعض الأدوات المالية غير الواردة في نطاق تطبيق المعيار الدولي"**IAS39**".
- على عقود البيع والشراء لأداة غير مالية والتي تدخل في مجال تطبيق المعيار الدولي" **IAS39**"
- **سادسا: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) (IFRS12) " الافصاح عن المصالح في المنظمات الأخرى".**

صدر هذا المعيار سنة 2011 ليحل محل الإفصاحات التي كانت واردة في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (31) "الحصص في المشاريع المشتركة" الملغى (حيث تم دمج **IAS31** و**IAS28** و**IAS12**) ويهدف هذا المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) إلى الطلب من المؤسسات الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم:

- طبيعة والمخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى".
- تاثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الخرى على المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن المؤسسات التي يتوجب عليها تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) هي المؤسسات التي لها مصالح في اي من الآتي:

- الشركات التابعة.
- الترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة).
- الشركات الزميلة.

- بعض أنواع المؤسسات المسيطرة عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم المالية الموحدة.

كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن الحكام الهامة والافتراضات التي اعتمدت عليها وأية تغيرات في هذه الأحكام والافتراضات وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:

- بأنها تسيطر على مؤسسة أخرى بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) "القوائم المالية الموحدة".

أن لديها سيطرة مشتركة تتعلق بترتيبات معينة أو تأثير مهم على مؤسسة أخرى (شركة زميلة).

طبيعة الترتيبات المشتركة (هل هي أعمال تشغيلية مشتركة أم مشاريع مشتركة).

- **المطلب الثالث: المقومات الأساسية:**

يرتكز الافصاح المحاسبي على مقومات رئيسية تم التركيز عليها من قبل الكتاب والباحثين الذين تناولوا الجوانب النظرية لهذا الموضوع،ويمكن تلخيص هذه المقومات[1]

- **أولا: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات:[2]**

تعددت الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية، الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون، والمحللون الماليون، والموضفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس (devine,1961)أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: "إن أهمية تحديد الحهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع منم حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة".لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئةالمستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى content شكل أو صورة العرض présentation ذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها غلى مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات.

- **ثانيا: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات:[3]**

[1] عبود سالم محمد،الازمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، بحيث مقدم إلى مؤثمر العلمي الثالث في عمان،2009

[2] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات مهنة المحاسبية في مجالات: (القياس، العرض، الافصاح)، الطبعة الولى، دار وائل للنشر،2004، ص388

[3] جورج توما بيداويد، اففصاح المحاسبي، أثره ,أهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا،مذكرة ذكتراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012،ص47

الغرض هو "تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المنشأة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقا، فقد تكون الاستفادة غير محددة أي أن هذه البيانات والمعلومات لاغراض محددة سلفا، وبهذا تكون العلاقة مهنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المصفح عنها.

- **ثالثا: تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية:**[1]

بعد تحديد الجيات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنيا في التقارير المالية.

أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، والخطوة الأولى التي يرونها في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي معيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيدا على ملاءمتها كالموضوعية، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى.

أن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب افصاح عنها تتمثل في عناصر قائمة المركز المالي، وعناصر قائمة الدخل، وعناصر قائمة تدفقات النقدية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضللة والتي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر وقدرته على تحديد قيمة السهم ومستوى المخاطر ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية:

1- **معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:**

وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقويم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالاتزماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

2- **معلومات مساعدة في تقويم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات:**

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث التي تؤثر في التدفقات الندقية خلال الفترة الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنيا لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

[1] أحمد حايبة، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية،مجلة المدبر، المجلد07، العدد02،20200،ص55

3- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:

يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعمقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتهما على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية. كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات. وعلى ذلك ينطلب إعداد المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

4- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها:

يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة مايلي:

- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
- الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض
- الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم.
- مصادر واستخدام الموال الأخرى.

5- معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:

ويعتقد إن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية، وبقدرة المؤسسة على السداد، والهيكل التمويلي وترتبط بالتغيرات في أسعار السهم الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإذلال برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأنها لا تخفى شيئا على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.

- **الرابع : تحديد أساليب وطرق الافصاح عن المعلومات[1]**

إن الافصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها،وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية، وبشكل عام يتم الإفصاح عن

[1] ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي،مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص92

المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية، أما المعلومات الأخرى وخصوصا التفاصيل، فيتم الإفصاح عنها إلما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم ا, في جداول مكملة أو كشوف تلحق بها، كما يتطلب الأمر احيانا الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها في أماكن متعددة في البيانات المالية إذا كانت مهمة.

ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح على النحو التالي:

1- القوائم المالية:

يجب أن تظهر أكثر المعلومات المحاسبية أهمية وملاءمة في صلب القوائم المالية وتشمل القوائم المالية الأساسية التالية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التندفقات النقدية. ويدرج في هذه القوائم البنود التي تتوفر فيها قابلية القياس بدرجة كافية من التأكد وكذلك الملاءمة وقابلية الاعتماد. ويعتبر هذا الأسلوب أقوى أشكال الإفصاح، ويعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الشكال الهامة للإفصاح.

2- **المعلومات** التي توضع بين أقواس:

قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الملاحظات ويتم ذلك باستخدام المعلومات التي توضع بين الأقواس.

3- الملاحظات الهامشية:[1]

يعتبر استعمال الملاحظات الهامشية تطورا ملموسا في اتجاه الإفصاح الكافي لما توفره من معلومات تعجز عن توفيرها القوائم المالية، حتى هندركسون أطلق على هذه الحقبة بحقبة الهوامش

تعتبر هذه الملاحظات جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشمل توضيحات للبنود المعروضة في القوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة واستهلاكها وطرق تقويم المخزون والعناصر المحتملة وعدد الأسهم المصدرة، وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية. ولا يشترط في هذه الملاحظات والإيضاحات أن تكون مقاسة كميا بل يمكن أن تكون سردية ووصفية أو إنشائية.

4- القوائم والجداول الملحقة:

قد تظهر بعض بنود القوائم المالية بصورة مجملة في معظم الحيان، وبالتالي يكون من الضروري تفصيل هذه البنود، ويمكن أن يتم ذلك من خلال القوائم والجداول المرفقة، حيث تتضمن هذه

[1] صديق مسعود،أ.صديقي فؤاد،محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،لجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد،2016،ص81

القوائم جداول تحليلية لبعض إجماليات الأصول والخصوم، وقوائم تبين أثر تغيرات السعار وكذلك المعاملات مع الجهات الحكومية.

5- قوائم الادارية:

تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتوقعات الإدارة المستقبلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها كما تتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة المستقبل.

6- تقرير مراجع الحسابات:

إن تقريرا لمراجع الخارجي ليس مكانا أو وسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن النواع التالية من المعلومات:

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة اخرى.
- اختلاف في رأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

جدول رقم (2): طرق اللإفصاح ومتطلباته العامة.

طرق الإفصاح	متطلبات اففصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	تشمل على قوائم مالية أساسية هي: قائمة الدخل- قائمة المركز المالي-قائمة التدفقات النقدية- قائمة الأرباح الموزعة.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين متتاليتين.
2- المذكرات	تكون أسفل القوائم المالية وتشمل على: - طرق تقييم المخزون، طرق استهلاك الالتزامات المحتملة، أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية، التغير في السياسات المحاسبية، أثر التحويلات للعملات ا أجنبية.	هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها.
3- تقرير مراجع الحسابات	أهم ما يستضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية (التكلفة التارخية،الافصاح التام) - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.	- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.

	- أحاث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية.	
4- الإسضاحات	توضيح مايلي: - أية ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	- تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها..
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول، الاستهلاك، تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير، بيان المبيعات وتكلفة المبيعات.	- توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
6- تقرير الإدارة	يحتوي على: - معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي المستقبلي للمشروع. - أحداث غي مالية تؤثر في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشكلات الإنتاج والتوزيع.	- يتضمن كل المعلومات غير مالية تؤثر في المشروع مستقبلا وتفيد التنبؤ.

رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية،نفس المرجع السابق،ص133

- **خامسا: تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:**

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلاله، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

- **المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية.**[1]

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر أهم أرعة كنها كما يلي:

- أولا: عوامل تتعلق بالمؤسسة:

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها مايلي:

[1] حايبة، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ،نفس المرجع السابق،ص60

1- عوامل تتعلق بحجم المؤسسة:

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وإستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير مملموسة في المؤسسات الكحبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.

2- عوامل تتعلق بعدد المساهمين في المؤسسة:

يعتبر عدد المساهمين من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

3- تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية:

يعتبر تسجيل المؤسسة الوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.

4- المراجع الخارجي بالمؤسسة:

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة اللإفصاح في القوائم المالية من خلا ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية بغرضها القانون.

- **ثانيا: عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:**

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن النوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى جلال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسبها العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايد التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية.

- **ثالثا: عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن الوضع معايير الإفصاح:**

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبني بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع

الحوكمة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، فالإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

عوامل تتعلق هذا بالعديد من الدول خاصة النامية منها، غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات.

- **رابعا: بالمنظمات والمؤسسات الدولية**

بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات والمنضمات بدرجات متفاوتة على إفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات والمنضمات لجنة معايير التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي. وتتمثل في:[1]

1- الجمعية الاقتصادية الأروبية EEA:

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأروبي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحنوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

2- منظمة الأمم المتحدة UN:

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي .(commission on transactional corporation)

3- منظمة التعاون التنمية الاقتصادية OCDE:

(Organisation de Coopération et de Développement Economique) وتضم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا ونيوزلندا.

ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

[1] د. صديق مسعود،أ.صديقي فؤاد،محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،لجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد02،2016،ص81،82

خلاصة الفصل:

من أجل الوصول إلى إفصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة،وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

الفصل الثالث: دراسة بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى المعلومات المحاسبية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وإبراز خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتطرق أيضا إلى الإفصاح المحاسبي ومستواه في القوائم المالية وعرض لأهم المعايير الدولية، نحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية من خلال تحليل آراء الخبراء المحاسبين ومحافضي الحسابات في مستغانم بشأن العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة ا اقتصادية، وإختبار فرضيات الدراسة، وثمثل إجابات عن الإشكالية المطروحة.

وقد تم تقسسم الجانب التطبيقي (الفصل الثالث) إلى مبحتين مباحث:

- المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات
- المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأراء الخبراء ومحافظي الحسابات في العوامل المؤثرة على الافصاح في القوائم المالية.

❖ **المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل التربص:**

- **المطلب الأول: تعريف يالمكتب**

مكتب محافظ الحسابات ومعتمد وخبير قضائي الإستاد تكارلي محمد الكائن مقره بشارع .....مستغانم والذي ينشط منذ سنة 2010.

تم فتح المكتب بعد الحصول على الاعتماد الخاص بممارسة مهنة المحافظ الحسابات وفقا ما ينص عليه القانون.

- **المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للمكتب**

ينص الهيكل التنظيمي للمكتب مجموعة من الوظائف والتي تلخص وفق الشكل التالي

1- المكتب الرئيسي لمحافظ الحسابات:

وهو مكتب الرئيسي الذي توكل إليه مهام مراقبة جميع الأعمال المنجزة من طرف الأعوان المكلفين وتأشيرها والمصادقة عليها حيث يعتبر هو المسير الرئيسي.

2- **مكتب السكرتارية:**

وتوكل له المهام الخاصة بحفظ البيانات وتسير الرسائل الايدارية (الوارد و الصادر) وترتيب المواعيد مع الزبائن المكتب.

3- **مكلف بمحافظة الحسابات :**

هو مكتب يتكون من موظف ذو مؤهل علمي مستوى ماستر في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير, توكل إليه مهام مرافقة محافظ الحسابات في مهمات مراجعة الحسابات حيث يقوم بالمشاركة في عملية التدقيق والمراجعة مع المشاركة في إعداد التقارير.

4- مكلف بمسك المحاسبة:

هو مكتب يتكون من عونين ذاوي خبرة في المجال المحاسبي حيث توكل إليهما المهام التالية.

- التسجيلات المحاسبة.
- إعداد صحيفة ج.50
- اعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.(cnas)
- اعداد التصريحات الخاصة بالضمان الغير الأجراء.(csns)
- اعداد التصريحات الخاصة...
- اعداد القوائم المالية (جدول الأصول, جدول الخصوم وحساب النتائج.

5- مكلف بالشؤون القانونية:

وهو مكتب حديث النشا تم استحداثه بعد الحصول على اعتماد خبير قضائي محاسب لدى المحكمة حيث يشارك في مهام وإعداد تقرير الخبرة القضائية.

6- مكلف بالتربصات المهنية:

هو مكتب خاص بالإشراف على التربصات في مجلات المحاسبة والتدقيق بالنسبة للطلبة الجامعين خاصة طلبة ماستر كما يتولى تقديم دروس محاسبة الخاصة للأقسام النهائية

خلال مدة تربصنا بالمكتب كان لنا الشرف مرافقة محافظ الحسابات في مهمة لديوان تربية الدواجن والأنعام وحدة مستغانم وذلك بعد تلقينا لكل المعلومات المتعلقة بالمهمة و كيفية تنفيذها حيث كانت المؤسسة محل التربص كالآتي.

- **المطلب الثالث: الخدمات التي يقوم بها المكتب**

- أولا: يقوم المدقق الخارجي في إيطار تادية مهامه لعدة خدمات، تجعله يمسك المحاسبة من أجل المصادقة على الحسابات وإبداء الرأي، وإعداد الخبرات القضائية والرقابة القانونية.

مسك المحاسبة والمصادقة على الحسابات

ينشط المكتب في مجال الميدان المالي والمحاسبي بحيث يقوم بما يلي:

1- مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية ومحاسبة للأشخاص طبيعيين كالمحامي وصيدلي وأشخاص المعنويين كالمؤسسات والتصريحات الجبائية الشهرية وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية.

2- تقديم الخدمات تتمتل في الإستشارات الجبائية كما تتضمن الطعن لدى مختلف اللجان (الدائرة، الولاية)

3- يقةوم المكتب بمصادقة على حسابات المؤسسة سواء كانت مؤسسة دات مسؤولية محدودة أو مؤسسة المساهمة أو جمعيات التقافية إجتماعية

- ثانيا :إعداد الخبرات القضائية و الرقابة القانونية

1- يقوم بإعداد الخبرات القضائية في مجال المحاسبة و هذا بنء على لحكم القضائي الصادر من المحكمة أو المجلس يتم من خلاله تعيين خبيير في قضية ما

2- كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة و ذلك بإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية وتحقق من المعلومات المعطاة لتقرير مجلس الإدارة الخاصة بتسيير بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لإسباب أخرى كإفلاس متلا .

➢ **المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لأراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في مستغانم:**

يتناول هذا المحور عرض و تحليل النتائج الدراسة التطبيقية، من خلال تحليل أراء، الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات في مستغانم بشأن العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية واختبار

- **المطلب الأول: تصميم أداء الدراسة**

فرضية الدراسة حيث سيتم التطرق فيه إلى الأتي:

لتحقيق أهداف الدراسة و الاختبار فروضها قام الباحث باستخدام أسلوب الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات ،وتم توجيهها لأفراد الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات المرخص لهم في مستغانم، ولقد اعتمد في إعداده على المجموعة من الأفكار التي تم الحصول عليها من قراءة الدراسات السابقة في هذا الموضوع وبعد أن تبلورت تلك الأفكار تم صياغة مجموعة من الفرضيات العوامل المؤثرة على الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

وقد أشتمل الاستبيان على صفحتين تضمن الصفحة الأولى منه خطاب موجه للفئة المستهدفة، والصفحة الثانية مكونة من أربع أسئلة أساسية والسؤال الأول مكون من أربع أسئلة فرعية. ويمكن وصف المحتوى هذا الاستبيان مع الرموز * المستعملة في الجدول كما يلي:

- X2: للمؤسسة الاقتصادية العوامل تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية.
- X3: من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية بحجمها.
- X4: من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية عدد المساهمين فيها.
- X5: من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في قوائم المالية المؤسسة الإقتصادية، تسجيلها في سوق الأوراق المالية.
- X6: من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية، المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسباتها
- X7: من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية، عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين و طبيعة احتياجهم
- X8: من العوامل التي تؤثر في على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية، عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح
- X9:المنظمات والمؤسسات الدولية.

وكذلك قد تم إعداد أسئلة الأجزء الأربعة الأخيرة على أساس مقياس ليكارت (الثلاثي)، وهو مقياس باسم الباحث يؤكد على الموافقة المفردة مع الخيار أو العبارة ، وذلك بتحديد المستوياتم العلاقة القوية الموجبة إلى قوية سالبة

ويعتبر من أكثر المقاييس إستخدام ، ويقوم هذا المقياس على إستخدام ثلاث خيرات لقياس مدى الموافقة، نعرضها مكيفة حسب موضوع دراستنا كمايلي:

- موافق بشدة أن هذه العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية
- رأي محيد
- غير موافق أن هذه من العوامل على مؤثرة عملية الإفصاح في قوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- **المطلب الثاني: توزيع الإستبيان واختبار صدقه**
- **أولا: توزيع الإستبيان**
- نوضح من الجدول التالي توزيع الإستبيان

الجدول (رقم01): الإحصائيات الخاصة بتوزيع الإستبيان

الرقم	الاستمارات	خبير محاسب	محافظ حسابات	إجمالي استمارات
1	عدد الاستمارات الموزعة	15	30	45
2	عدد الاستمارات الصالحة	8	12	20
3	عدد الاستمارات غير صالحة	2	3	5
4	عدد الاستمارات غير مسترجعة	5	15	20

مصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج فرز البيانات.

- **ثانيا: إختبار صدق الإستبيان:**

تم حسب قيمة ألفا كرونباخ للإستبيان وكانت النتيجة مقبولة إحصائيا حيث بلغث 60 بالمئة، وبلغ معامل الثبات الكلي للإستبيان بشكل عام الحد الأدنى المقابل لمعامل ألفا كرونباخ 60بالمئة وهذا يعني توفر درجة عالية من الإتساق والثبات الداخلي للإجابات مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق الدراسة و تحليل نتائجها.

- المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة و تحليل نتائج الإستبيان:

سنعرض من خلال الجدول الأتي نتائج الإستبيان

الجدول رقم(2) : إختبار الفرضيات.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized coefficients	t	Sig.
	B	Std. ERROR	Beta		
(constant)x2	**1,178**	**,248**		**4,740**	**,000**
	,016	**,127**	**;030**	**,125**	**,902**
(constant)x3	1,400	,268		5,230	,000
	,167	,163	,234	1,023	,320
(constant)x4	1,375	,2444		5,628	,000
	,141	,137	,236	1,030	,317
(constant)x5	1,366	,283		4,834	,000
	,160	,193	,192	,832	,417
(constant)x6	1,025	,273		3,748	,001
	,062	,125	,117	,501	,623
(constant)x7	,961	,253		,795	,001
	,105	,127	,192	,832	,416
(constant)x8	,823	,271		2,871	,001
	,182	,197	,250	,921	,526
(constant)x9	,566	,283		3,734	,000
	,140	,173	,192	,892	,517

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة معنوية أقل من 0.05 ومنه يوجد علاقة معنوية بين العوامل المؤثرة عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية و عملية الإفصاح في القوائم

المالية ، كما يتضح أن المعاملات الإحصائية موجبة و بالتالي وجود علاقة طردية بينالعوامل المؤثرة في عملية الإفصاح في القوائم المالية

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، من خلال تحليل آراء الخبراء المحاسبين ومحافضي الحسابات في مستغانم بشأن العوامل المؤثرة على عملية الاففصاح في الفوائم المالية حيث تم عرض أهم أربعة عوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم والمتمثلة في العوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم، والعواممل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح، والعوامل المتعلقة بالمنضمات والمؤسسات الدولية.

ولخصت الدراسة إلى أنه حتى يتم التوصل إلى الإفصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية يجب مراعات أهم أربع عوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة:

للقوائم المالية أهمية بالغة تساعد مستخدميها ومستعمليها وكذا أصحاب قرار في إتخاذ قرارات رشيدة الأمر الذي جعل المؤسسات تهتم أكثر بهذه القوائم بغية تحقيق أهداف معينة وإعطاء صورة جيدة وصادقة للمؤسسة وذلك من خلال استخدام نظام المعلومات المحاسبي فعال مساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي ككل، حيث إكتست المعلومات المحاسبية والمالية مكانة هامة وحساسة ذات تأثير على تلك المخرجات وذلك من خلال أبعادها الأربعة ومثمثلة في الموثوقية والملائمة،قابلية للفهم والقابلية للمقارنة وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول مدى تأثير المعلومة المالية والمحاسبية على جودة قوائم المالية بحيث حاولنا الإجابة عليها من خلال إشكالية الدراسة.

- **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج تم حصرها فيمايلي:

- يشكل نظام المعلومات المحاسبي نقطة تقاطع مختلف أنظمة في المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات لديها.
- المعلومة المالية والمحاسبية تؤثر على جودة القوائم ومصداقيتها.
- أهداف نظام المعلومات المحاسبي هو تقديم انطباع جيد عن المؤسسة. ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات.
- مهنة المحاسبة تحتاج إلى اهتمام أكثر من جانب التنظيم للمحاسب بقيام بأعماله على أكمل وجه.
- توصيات:

خلصنا من خلال دراستنا إلى مجموعة تتمثل في:

- عمل على تحسين جودة القوائم مالية من خلال التزام المؤسسات بإعدادها وفقا لما نصت عليه المعايير المحاسبة الدولية.
- ضرورة اهتمام الباحثين والمهنيين أكثر بموضوع المعلومة المالية والحاسبية وتنمية ثقافة بين مستخدمين القوائم المالية.
- - تأكيد أهمية نظام المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات لاسيما متعلقة بتمويل واستثمار.

المصادر والمراجع

- قائمة المراجع:

الكتب:

- د. عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 1 ، عرض القوائم المالية، أبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، جوان 2007 .

د. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية وضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، دار النشر والثقافة، الإسكندرية، 2008 ,

- د.طارق عبد العال حماد،دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافق معها(حالات عملية محلولة) الجزء الأول،دار الجامعية،2008
- د. عبود سالم محمد، أزمة المالية بين مبدأ الإفصاح شفافية، مقدم إلى مؤتمر العلمي الثالث، عمان، 2009 .
- حسين القاضي،مأمون حمدان، المحاسبة الدولية،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011،
- محمد مطر، التأصيل النظري لممارسة مهنة المحاسبة في مجالات: (القياس، العرض، الإفصاح)، الطبعة الأولى، دار النشر، 2014 .
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة إسكندرية 2014 .
- فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، ناسترون، وم الطبعة الأولى2015 .
- د.سلمان حسين الحكيم،تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية،دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2017

- علاء فطاس نقولا سعد، د، عبد الكريم موسى، أثر الإفصاح في التقارير المالية على العائد على الحقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية.

د. د.عطا الله أحمد الحسبان، نظم الملومات المحاسبية Accounting Information Systems ، صفحة الباحث العلمي aliasrei،سنة2019

- الإطار النظري للمحاسبة (محاسبة مالية)،بدون إسم مؤلف، مملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- قاسم إبراهيم الحسيني،نظم المعلومات المحاسبية الطبعة الاولى،دار المريح للنشر المملكة العربية السعودية،
- مفاهيم المحاسبة المالية، بدون إسم مؤلف، الهيئة السعودية.

المذكرات:

-
- نادية محمد حمد محمد، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة سودان 2010 .
- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر 2011.
- حامدي علي،أثر جودة المعلومات المحاسبية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،قسم علوم التسيير،تخصص:محاسبة ،جامعة خيضر بسكرة الجزائر،سنة2011.
- رابح طويرات،علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة المسيلة،2014
- جورج تو أوبد، إفصاح محاسبي وأثره وأهمية في نمو الأعمال التجارية العربية في محاسبة، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية، قسم المحاسبية، جامعة الحرش، الأردن 2014 .
- عامر حكمت السعيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية، في تخصص مخاطر السيولة، مذكرة ماجيستير، جامعة المسيلة 2014 .
- إيمان دربوز، إلهام عوارطة،متطلبات جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي،مذكرة الماستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، الجزائر،2015
- بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،أطروحة دكتراه، العلوم التتجارية تخصص، محاسبة ومالية وتدقيق.،جامعة سطيف، الجزائر،2016
- محمد أنس، بطل جودة المعلومات المحاسبية متخذي القرارات الإدارية،حلقة بحث مدرسة العليا، جامعة حلب، 2019.

- بلحميتي كميلة جوهر، أحمد هيشور خيرة، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ما ستير أكاديمي في المعلومات التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير إستراتيجي الجزائر 2019 .
- بن نور وليد، بوزنة بن جيلالي، أثر مسؤلية محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية في ظل معايير التدقيق،مدكرة لنيل شهادة الماستير، علوم ملية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الوادي، الجزائر،2021.
- ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المجلات:

- د. قمان عمر، باكرية علي، أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04 ، العدد 01 ،سنة 2019 .
- د. بلاب، د. منصور ناصر الرجي، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولة لتقارير المالية وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والعمال لجامعة الوادي، الجزائر، المجلد الأول، ديسمبر 2016 .
- البديري حسين، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، دراسة تطبيقية في محلة العزي للعلوم الإدارية مجلة 14 ، العدد 01 ، 2017 .
- أحمد قايد نور الدين، هلالي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 04 ، العدد 01 ، جوان 2019 .
- أحمد حابية،، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبيين في الجزائر العاصمة،، مجلة المدبر لجامعة العاصمة، المجلد4،العدد02، مارس 2020.
- أحمد حايبة، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة التسيير، المجلد 02 ، 2020 .
- مريم بن يوسف، أحمد بن خيرة، سليم جابر، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير الدولة، الاحداث اللاحقة نموذج مجلة الدراسات والأبحاث الاقتصادية.
- خالد أحمد ياسين،نشأة المحاسبة،مجلة المحاسب العربي،العدد الثلاث.
- حسين جميل غافل البديري،أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الرابع عشر، العدد1.

- ضيف الله محمد الهادي،أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،لجامعة الوادي، المجلد الأول، العدد السادس
- - القوانين والمراسيم والقرارات:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم 74،المرسوم التنفيذي رقم المادة 25،القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسميةا لجمهورية الجزائرية ،عدد 74،الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر
الجريدة الرسمية العدد رقم 27 مرسوم تنفيذي رقم 08 / 156 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم 27 المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 20 جمادى الأول لعام 1429 الموافق لي 26 ماي 2008، تضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 دي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة2007 متضمن
- نظام المحاسبي المالي،
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الممحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضهاو كدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورة الجزائرية، العدد19، الجزائر،2009،
- تم إعداد هذا الملخص من قبل موظفي مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية INTERNATIONAL Acconting Standards Committee Foundation
- مراجع باللغة الأجنبية:
- Dagobert,NGONOANO : PRATIQUES COMPTABLE ,système d'Informance Des PME Camerounaises, la Revue Des sviences De Gestion,Direction Et Gestion, N°216-FINANCE ?France,2005.

. شبكات الأنترنت:

- https://www.mohasba.info/2018/11/accounting-information-system.html

الملاحق

الجدول رقم: قائمة الميزانية وفقالنظام المحاسبي ال

الأصل المالي	ملاحظة	إجماليN	رصيد إهتلاك /N	صافي N	صافي N-1
أصول غير الجارية - فارق بين الاقتناء، منتوج الايجابي أو السلبي - تثبيتات معنوينة, - تثبيتات عينية - أراضي - مباني - تثبيتات عينة خرى - تثبيتات ممنوح امتيازها - تثبيتات يجري إنجازها - تثبيتات مالية - سندات موضوعة موضع معادلة - مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها - سندات أخرى مثبتة - قروض وأصول مالية أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة. الموجودات وما شابهها. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.					

الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم	ملاحظة	إجماليN	رصيد إهتلاك /N
رؤوس الأموال الخاصة - **رأس المال تم إصداره** - رأس المال غير المستعان, - علاوة واحتياطات. إحتياطات مدجمة(1) - فوارق إعادة تقييم - فوارق معادلة(1) - نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) - رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم الغير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردو وحسابات الملحة ضرائب ديون أخرى			

خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الشكل رقم: حساب النتيجة حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيير المخزونات من المنتجات المصنع و قيد الصنع. أنتاج مثبت اعانات الاستغلال			
أناتج السنة المالية			
مشتريات مستهلكة الخدمات الخارجية والاهتلاكات أخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال (2.1)			
أعباء المستخدمين ضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
فائض الاجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات للإهتلاكات والمؤونات استئنافات عن خسائر قيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية.			
8. النتيجة الصافية الأنشطة العادية			
العناصر غير عادية- المنتوجات العناصر غير العادية-أعباء			
9.النتيجة غير العادية			
10.النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11.النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الجريدة الرسمية رقم19، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ 26 جويلية2008، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،ص30.

جدول تغيرات الموال الخاصة،

البيان	ملاحظة	N	N-1
الرصيد في 31 ديسمبر N-2			
تغيير ا لطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية.			
الرصيد في 31 ديسمبر N-1			
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية.			
الرصيد في 31 ديسمبرN			

الجريدة الرسمية رقم19، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ 26 جويلية2008، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،ص37.

شكل الملاحق حسب نظام المحاسبي المالي

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدة من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:

جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية،

جدول الاهتلاكات.

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

جدول المؤونات.

جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).

بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة

الجدول رقم: جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة *المالية*	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية

الجريدة الرسمية رقم19، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ 26 جويلية2008، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،ص41

الجدول رقم: جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة

خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخر غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاع خسائر القيمة خلال السنة المالية	استراجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية

الجدول رقم:المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	قسط راس بللللالمال المحتجزة(%)	نتيجة السنة الأخيرة	القروض والتسبيقات	الحصص المقبوضة	القيم الحسابية للسندات المحتجزة

المؤونات.

الفصول والأقسام	الملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
-مؤونات،خصوم مالية غير جارية. -مؤونات للمعاشات، والواجبات المماثلة -مؤونات للضرائب. -مؤونات للنزاعات					
- المجموع					
مؤونات،خصوممالية‌جارية مؤونات للمعاشات،والواجبات المماثلة. مؤونا أخرى ترتبط بالمستخدمين. - مؤونات للضرائب.					
- المجموع					

الجدول رقم: كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	الملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام، وأقل من 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
-الحسابات الدائنة القروض الزبائن المدينون الآخرون					
- المجموع					
- الديون - الاقتراضات - ديون أخرى - الموردون - الضرائب - الدائنون الآخرون					
- المجموع					

الجريدة الرسمية رقم 19، للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قرار مؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،ص43